

هل بدأت إسرائيل تفقد الشعور بأمنها الداخلي؟



صفحة (٣) ة

المتدينون يزيدون تغلفهم في الجيش الإسرائيلي ويطالبون بتدينه!



صفحة (٥) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/١١/٢٠م الموافق ١٨ محرم ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٤ السنة الثانية عشرة

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

حكومة نتניהو تتأرجح بين عزلة إسرائيل الدولية وإقرار الميزانية

تحليل: بعد استقالة الوزير عمير بيرتس يتعين على نتنهاو أن يقلق من احتمال استقالة «ورقة التين» الإسرائيلية في العالم، الوزيرة ليفني* معارضة بينت لمشروع قانون دفع لبيد إلى التهديد بالانسحاب من الحكومة في حال عدم سنّه

تكاثرت خلال الأسبوع الأخير التكهنات في الحلبة السياسية وفي أوساط المحللين في إسرائيل حول مصير حكومة بنيامين نتنهاو. وتدل آخر المؤشرات الموضوعية على أن مسيرة هذه الحكومة متعثرة بسبب خلافات وتناقضات داخلية، رغم أنها تشكلت قبل سنة وثمانية شهور فقط.

وتتمحور هذه المؤشرات حول عدة قضايا، أولها المفاوضات مع الفلسطينيين التي وصلت إلى طريق مسدود وتبعات ذلك من استيطان وتوتر أممي، ما أدى إلى أزمة في العلاقات بين الحكومة والإدارة الأميركية. والموضوع الثاني يتعلق بميزانية الدولة للعام المقبل ٢٠١٥. وهناك مؤشر آخر، يتعلق بحزب الليكود الحاكم الذي يتزعمه نتنهاو، والخلافات داخل هذا الحزب. ويرى محللون أن أبرز أزمة نشأت في الليكود مؤخرا هي استقالة وزير الداخلية، غدعون ساعر، وهو أحد أبرز قادة الليكود وكان أحد المرشحين لخلافة نتنهاو.

وكان ثمة دليل آخر على الأزمة داخل الليكود يتعلق بمساعي نتنهاو لتقديم موعد عقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب من أجل انتخاب رئيسه ومرشحه لرئاسة الحكومة في الانتخابات العامة المقبلة. وأراد نتنهاو إجراء هذه الانتخابات الداخلية في بداية الشهر المقبل، لكن برزت هناك معارضة واسعة لذلك نسبيا، من جانب خصميه، رئيس حركة الليكود العالمية، النائب داني دانون، وقائد الجناح المتطرف في الحزب، النائب موشيه فايلغين. وقد حسم مركز الليكود ذلك أول من أمس الأحد بالمصادقة على إجراء هذه الانتخابات في ٦ كانون الثاني المقبل.

من جهة ثانية، فتحت استقالة وزير حماية البيئة الإسرائيلي، عمير بيرتس، أول من أمس الأحد، الباب أمام العديد من التكهنات. ولفت المحلل السياسي في موقع «واللا» الإلكتروني، أمير تيبون، أمس، إلى أن ما يجب أن يثير قلق نتنهاو بسبب هذه الاستقالة ليس الحلبة الإسرائيلية الداخلية، وإنما الحلبة السياسية الدولية، إذ أن نتنهاو يحاول منذ شهور إقناع العالم بأن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، هو المسؤول عن تفجر العنف في القدس الشرقية، «لكن لم يفتنح بذلك أي زعيم في العالم».

وأهمية استقالة بيرتس، وهو الرجل الثاني في حزب «الحركة» برئاسة وزيرة العدل، تسيبي ليفني، تنبع من الاتهامات الشديدة التي وجهها لنتنهاو عدة مرات في الأيام الأخيرة. فقد قال بيرتس إن نتنهاو رهينة بأيدي اليمين المتطرف وأنه «المشكلة وليس الحل». ووفقا لتيبون فإنه يتم اقتباس أقوال بيرتس في أنحاء العالم «كونها تطابق مع رأي قادة المجتمع الدولي».

وتشير التوقعات في إسرائيل إلى أنه إذا ما استمر نتنهاو في التحرك، من خلال تصريحاته وإقراره مشاريع استيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية، نحو اليمين المتطرف، مثلما يفعل في الشهور الماضية بادعاء الحفاظ على حكومته، فإن عزلة إسرائيل السياسية في العالم ستتزايد. والانتقادات التي توجه إليه من داخل إسرائيل واتهامات بيرتس له ستصعد من حدة هذه التوجهات الدولية ضد نتنهاو. وكتب تيبون أنه «إذا قال وزير إسرائيلي إنه 'مُحتم نتنهاو فرصة، وتوصلت إلى الاستنتاج بأنه ليس معينا بتسوية سياسية'، فإنه يصعب أن يفتنح أحد ما في العالم بادعاءات رئيس الحكومة».

وأضاف تيبون أن نتنهاو قد يتمكن من التعامل مع استقالة بيرتس، لكن يتعين عليه أن يملق بشكل حقيقي من اليوم الذي «تقرر فيه ليفني أنها سئمت هي الأخرى من كثرة خيبات الأمل منه كل مرة من جديد. فمنذ بداية ولاية الحكومة الحالية، كان لليفني دور رئيس في لجم خطوات ضد إسرائيل في الحلبة الدولية»، وبينها منع مقاطعة أوروبا غير مسبقة للجامعات الإسرائيلية ومنع إخراج هذه الجامعات من البرنامج الأكاديمي الضخم «هورايوزن ٢٠٢٠». وشدد المحلل على أن نتنهاو سواجها صعوبات بالغة في الحلبة الدولية من دون «ورقة التين» ليفني.

من جهة ثالثة، يواجه نتنهاو أزمة في إقرار ميزانية العام المقبل في ظل خلافات داخل أئتلافه الحكومي. ويتعين على الحكومة أن تتمر الميزانية حتى نهاية العام الحالي مع إمكانية التمدد حتى نهاية آذار المقبل. وفي حال لم يتسن ذلك، فإن القانون ينص على حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات عامة مبكرة في غضون ٩٠ يوما.



بنيامين نتنهاو.

(أفب)

إلا أن هذا لا يعني أن الحكومة ستسقط حتما، خاصة على ضوء حقيقة أن هناك أحزايًا في الائتلاف ليست معنية، حاليا، بانتخابات مبكرة، وفي مقدمتها حزب «يوجد مستقبل»، برئاسة وزير المالية يائير لبيد، بسبب تراجع كبير في شعبيته في استطلاعات الرأي. وتكمن مشكلة نتنهاو في هذا السياق بالأساس مع لبيد، الذي يرفض مخططات اقتصادية، في محاولة منه لاستعادة شعبيته أو جزء منها. فقد خاض لبيد الانتخابات الماضية تحت شعارات تتعلق بمصلحة الطبقة الوسطى، لكن سياسته أنزلت ضربات اقتصادية على هذه الطبقة، وقبل أسبوعين، فجر لبيد اجتماعا مع نتنهاو بسبب معارضته لرصد مبلغ ٣٠٠ مليون شيكل لصالح المستوطنات، وأعلن في أعقاب ذلك أن الطبقة الوسطى داخل إسرائيل أولى بهذا المبلغ.

وإحدى إشكاليات هذه الميزانية هي خطة لبيد لإلغاء المسرحين من الخدمة العسكرية من دفع ضريبة القيمة المضافة لدى شراء أول شقة. وهذا يعني استثناء العرب والحريديم وبعض المتدينين من هذه الخطة. وأعلن رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، عن معارضته الشديدة لهذه الخطة.

وتشير التحليلات إلى أنه من دون تأييد حزب «البيت اليهودي» لهذه الخطة فإن مصير الائتلاف في خطر، بسبب تهديد لبيد بأنه في حال عدم المصادقة على مشروع قانون «الضريبة المضافة صفر» فإنه سينسحب من الحكومة.

وكتب المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر»، تسفي زرحيا، أمس، أن «نتنهاو يرى تصرفات وزراء ويدرك أن ائتلافه لن يدوم كثيرا... وهو يشيخ بنظره نحو صندوق الاقتراع». ورأى المحلل أن الائتلاف الحكومي قد يقر الميزانية، في نهاية العام الحالي، بسبب تخوف أعضاء كنيست من تقديم الانتخابات، وأن هذه الميزانية لن تتضمن تغييرات كبيرة، على أن يتم تعديلها خلال العام المقبل، أو بعد الانتخابات المقبلة.

أمس، أنه في ليل الأحد واجهت حكومة إسرائيل للمرة الأولى منذ تشكيلها قبل ٢٠ شهرا، خطر السقوط. وقد حدث هذا في أعقاب مقابلة التحدي والاستفزاز التي أجرتها القناة الثانية مع الوزير عمير بيرتس، والتي وجه

خلالها اتهامات خطيرة وشخصية إلى رئيس الحكومة نتنهاو. وأشار إلى أنه في تلك الليلة اتصل نتنهاو غاضبا برئيسة حزب بيرتس الوزيرة ليفني، وأخبرها أنه ينوي إقالته في جلسة الحكومة يوم الأحد. وأدركت ليفني مغزى مثل هذه الخطوة، فإذا أقيّل بيرتس من منصبه ستضطر على مضض إلى الخروج هي وكتلتها من الائتلاف. وبالنسبة إليها من المرحر جدا أن تضطر إلى الانجرار وراء بيرتس وتغرض عليها الاستقالة من جانب الوزير رقم ٢ في كتلتها، فمثل هذا الأمر لم يكن واردا في مخططاتها، وهي تنسق في هذه الأمور مع يائير لبيد، ومن ناحيتها فإن الظروف لم تتضح بعد للاستقالة على الرغم من حقيقة أنه لم يعد لديها ما تفعله في حكومة ربطت بينهما عملية سياسية موجودة فقط في خيال جون كيري. وطلبت ليفني من نتنهاو الانتظار ٢٤ ساعة كي يهدأ قليلا. وأبدى استعداده للتكبر بذلك لكنه لم يعدها بشيء. وصباح أول من أمس وقبل جلسة الحكومة، اجتمعت ليفني مع بيرتس، وأوضحت للوزير المتمرد أن عليه ألا ينتظر إقالته، وامتثل بيرتس ودخل إلى جلسة الحكومة حيث أعلن أنه سيستقيل في نهايتها.

وأضاف فيرترس: الآن بعد مرور يوم على استقالة بيرتس التي أتت بعد مرور ستة أيام على استقالة غدعون ساعر، فإن حكومة إسرائيل المقلصة والمتخاصمة، والمتدثرة، تنتظر التطورات: من أين ستأتي المواجهة المقبلة التي ستضغف جهاز مناعتها أكثر؟.

وأشار إلى أن الوزير نفتالي بينيت من حزب «البيت اليهودي» يهدد بأزمة بسبب «صفر ضريبة»، القانون العريز على وزير المالية لبيد، والذي يشترط بينيت لإقراره الموافقة على تحويل مئات ملايين الشواكل إلى المستوطنات، وحتى نتنهاو نفسه أصدر بيانا ينتقد فيه وزير المالية بشدة لرفضه إقرار خطوات اقتصادية معينة. ولم نسمع حتى الآن شيئا من أفيغدور ليبرمان الذي اجتمع لساعة مع لبيد على أفراد خارج جلسة الحكومة أول من أمس. وختم هذا المحلل: هناك الآن الكثير من التساؤلات، منها هل ستصبح لدولة إسرائيل في نهاية كانون الأول ميزانية جديدة؟ الجواب مرتبط بشخصين فقط هما نتنهاو ولبيد، فإذا أرادا تستطيع الحكومة الصمود بضعة أشهر، وإذا لم يريدوا ذلك فسندخل إلى الانتخابات في الربيع المقبل.

مقابلة خاصة مع المؤرخ الإسرائيلي ونائب رئيس بلدية القدس الأسبق

الدكتور ميرون بنفنيستي لـ «المنتهد الإسرائيلي»: نحن عمليا موجودون في إسرائيل- فلسطين كوحدة جيو سياسية واحدة

كتب بلال ضاهر:

يحمل المؤرخ الإسرائيلي الدكتور ميرون بنفنيستي، وهو نائب سابق لرئيس بلدية القدس ونشط سياسي، أفكارا غير مألوفة في المشهدين السياسيين الإسرائيلي والفلسطيني. فقد أعلن قبل سنوات طويلة أنه لا يرى أية إمكانية لحل الدولتين، وأن الحل الواقعي الوحيد هو دولة واحدة ثنائية القومية، بين النهر والبحر، يتمتع جميع المواطنين فيها- الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون- بحقوق متساوية. وأجرى «المنتهد الإسرائيلي» المقابلة التالية معه، على خلفية التطورات الأخيرة في القدس الشرقية ومناطق ٤٨:

(*) «المنتهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى قتل الشاب من كفر كنا، وإلى دعم حكومة إسرائيل لأفراد الشرطة الضالعين في عملية القتل هذه؟

بنفنيستي: «أنا غاضب وحزين جدا. ومشاهدة شريط التصوير الذي وثق عملية القتل يظهر حدثا رهيبا، كما أن دلالاته ليست جيدة بتاتا. وهذا أمر لم يحدث منذ (هبة أكتوبر في) العام ٢٠٠٠. وأوافق على التعريف بان الشرطة تنظر إلى العرب على أنهم أعداء».

(*) تقصد العرب مواطني إسرائيل؟
بنفنيستي: «ليس فقط، لأن تعريفات مثل مواطني الدولة أو مواطني الضفة الغربية وما إلى ذلك، هي مصطلحات أوجدها الاحتلال. وهي جزء من الجهاز الذي ينفذ عملية فصل وتحطيم الشعب الفلسطيني. أنا لا استخدم مثل هذه المصطلحات. والمراع بين العرب واليهود لا يسير وفق الخط الأخضر».

(*) نتنهاو يتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)

بنفنيستي: «ستكون دولة سيئة للغاية. وستكون دولة مليئة بالعنف، حتى يدرك الجميع أنه يتعين عليهم العيش سوية وبمساواة».

وسيتفرق هذا الأمر وقتا طويلا جدا..

(*) أنت تعتبر أن تقسيم البلاد لن يحدث؟

بنفنيستي: «تقسيم البلاد لن يحدث، هو لم يحدث أبدا ولن يحدث في المستقبل. والقول إن الاحتلال بدأ في العام ١٩٦٧ غير صحيح، لأن نقطة بداية الصراع ليست في العام ١٩٦٧، مثلما يعتقد معظم الإسرائيليين وربما معظم الفلسطينيين أيضا. وإنما في العام ١٩٤٨. لذلك فإن الحكاية مختلفة تماما عن الاعتقاد السائد، وليست متعلقة بأن ينتهي الاحتلال. وما هو موجود الآن هو حكم الضفة (من قبل إسرائيل)، وهو حكم دائم. ولذلك فإن كل هذه الأفكار والخطط حول حلول ناتجة عن أمر واحد وهو أن الأفراد لا يستوعبون الوضع. وهذا يجعلهم يعلون بأنواع من الحلول العبيثة. ولذا قلت لك عندما سألتني عن الشاب من كفر كنا إنه لا فرق ما إذا كان من كفر كنا في الجليل أو من مخيم العروب في الضفة. أي أن الأمور لا تتعلق بالمنطقة الجغرافية وإنما بوجود مجموعتين إثنتين: اليهود والعرب... الإسرائيليون والفلسطينيون».

(*) وكيف تنظر إلى مصادقة اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سس القوانين على سريان القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية، ليس هذا ضما للضفة؟

بنفنيستي: «هذا وضع قائم منذ العام ١٩٦٨ أو العام ١٩٦٩، عندما قررت إسرائيل أن بإمكان القائد العسكري للضفة أن يفرض القانون الإسرائيلي على اليهود فقط. هذا ليس بالأمر الجديد. وما يحدث الآن هو أن إسرائيل تقوم بخطوة أخرى، وكأنها تدفع مصالح ضم الضفة إلى إسرائيل وفرض القانون، بصورة انتقائية، على اليهود فقط. لكن طالما أن الفلسطينيين

في الضفة لا يفهمون هذه اللعبة، فإنه لن يحدث أي شيء جديد. وأنا أصلي من أجل أن يطالب الفلسطينيون إسرائيل بأنه إذا كان الوضع بهذا الشكل، فإنهم يريدون جنسية إسرائيلية».

(*) لكن الفلسطينيين ذاهبون الآن في اتجاه مطالبة العالم بالاعتراف بهم كدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

بنفنيستي: «هذا أصبح متأخرا».

(*) وكيف سيكون رد فعل إسرائيل حيال طلب الفلسطينيين الحصول على الجنسية؟

بنفنيستي: «لا أعرف. لكن أريد أن يدرك الفلسطينيون، رغم أنهم القابعون تحت الاحتلال والمقموعون، أنه ينبغي أن يكونوا الجهة التي تطرح طلب ضم الضفة الغربية لإسرائيل. لكن عندما سنحت الفرصة لبدء عملية كهذه، من خلال مشاركة الفلسطينيين في انتخابات بلدية القدس، رفض الفلسطينيون ذلك، ولو شارك الفلسطينيون في انتخابات بلدية القدس وكان وضعهم مختلفا اليوم، وأنا أدرك أن هذا صعب من الناحية النفسية. لكن الوضع اليوم هو أن الفلسطينيين في إسرائيل يطالبون بحقوق مواطن، ويطلب الفلسطينيون في الضفة بحق تقرير المصير. وهذا مطلبان مختلفان تماما من جانب شعب واحد. وهذا لأن الإسرائيليين أقنعوا الفلسطينيين بأنهم مجموعتان سكانيتان منفصلتان. كذلك فإن غزة والقدس الشرقية منفصلتان عنهم أيضا. والشقات الفلسطيني مجموعة خامسة، رغم أنهم جميعا يشكلون شعبا واحدا. للأسف فإن الفلسطينيين لا يدركون التناقض الكامن في هذا الوضع. أنا لست فلسطينيا، وأسف لأنني كإسرائيلي أبود كمن يعظ الفلسطينيين».

فضائح تخرج من بطون فضائح «على هامش» المحاكمة المتجددة ضد أولمرت!

*** رئيس الحكومة السابق يتهم وزير دفاعه باراك بالحصول على رشاوى بعشرات الملايين! ***



أولمرت وباراك، اسرار تتكشف.

وفي تموز ٢٠١٢، أصدرت المحكمة المركزية في القدس، التي نظرت في القضية، قرارها بتبرئة أولمرت من الاتهامات التي نسبت إليه في هذه القضية، ما دفع النيابة العامة إلى تقديم استئناف على قرار التبرئة إلى المحكمة العليا، في أيلول من العام نفسه. غير أن التطور اللاحق الهام في القضية، حصل في آذار من العام الحالي، ٢٠١٤، حينما نجحت النيابة العامة في استمالة الشاهد المركزي في القضية، شولا زاكين، وتجنيدها وإبرام «صفقة ادعاء» معها، تصبح زاكين بموجبها شاهد ملك ضد أولمرت، وفي إطار هذه الصفقة، قدمت زاكين تسجيلات صوتية لمحاادثات خاصة جرت بينها وبين أولمرت، الذي عملت مساعدة له ومديرة لمكتبه طوال أكثر من ٣٠ سنة. وعلى خلفية هذا التطور، توجهت النيابة العامة للدولة إلى المحكمة العليا بطلب إعادة فتح «ملف تالانسكي» من جديد، لتوفر أدلة وبيانات جديدة لم تكن حاضرة في الجولة الأولى من المحاكمة (التي انتهت بتبرئة أولمرت). وفي أوائل آب

الماضي، أصدرت المحكمة العليا قرارها بشأن هذا الطلب فاستجابت له وقررت إعادة الملف إلى المحكمة المركزية في القدس لل نظر فيه من جديد، بالأخذ في الاعتبار الأدلة الجديدة التي تم الحصول عليها، وفي مقدمتها التسجيلات الصوتية المذكورة. وإذا ما توصلت المحكمة المركزية إلى نتيجة التبرئة، مرة أخرى الآن، فستأنف المحكمة العليا النظر في الاستئناف المقدم إليها على قرار التبرئة السابق. أما إذا توصلت إلى نتيجة مغايرة، بمعنى إدانة أولمرت، فسيصبح الاستئناف لاغيا، بصورة أوتوماتيكية. من جهتها، أوضحت النيابة العامة للدولة أمام المحكمة العليا إنه «يكفي أن يكون المسؤول الحكومي الرفع قد حصل على أموال نقداً من رجل أعمال، دون أن يقوم بتسجيل ذلك وتوثيقه ودون أن يقوم بالتبليغ عنه، لكي تثبت عليه تهمة خيانة الأمانة.

أما محامو الدفاع عن أولمرت فيرون أن قرار المحكمة العليا

بيع وشراء الأسلحة، مذكّرين بان باراك سارع - حال تسلمه منصب وزير الدفاع - إلى إبعاد واستبعاد جميع الموظفين المسؤولين الكبار في المواقع المقررة في هذه الوزارة واستبدالهم بأشخاص مقربين منه.

كما أعاد هؤلاء إلى الأذهان بعض الفضائح المالية التي تورط فيها باراك قبل بضع سنوات مؤكداً أن «غنى باراك السريع، بصورة مذهلة، هو حقيقة لا جدال فيها. لكن الشكوك لا تزال تحوم حول مصادر هذا الغنى الفاحش!» وتتساءل أحدهم (أمير أورن، «هارتس»، ١٧/٨) بلهجة تهكمية لاذعة: «هل حقا أن النصائح السرية التي يبيعها لربائخته تساوي عشرات ملايين الدولارات، بينما تلك العلنية التي قدمها لدولة إسرائيل مقابل أجره وزير سببت أضرارا كبيرة، أكثر من فائدتها بكثير؟ أم هل يكافئه هؤلاء لقاء خدمات أخرى قدمها لهم، في الماضي وفي الحاضر؟!»

ودعا أورن باراك إلى تقديم لائحة قضائية ضد أولمرت بدعوى التشهير «لئلا تتكرس في الرأي العام قناعة بأن أولمرت يعرف ما يقول ويقصده، بل ويعزز روايته باستخدام رئيس الموساد أيضا!» أما إذا أراد باراك «التنازل عن كرامته. أكد أورن - فليس مسموحا لدولة إسرائيل غض الطرف عن ادعاءات أولمرت وتركها تحلق في الفضاء»- وأضاف: «كان أولمرت وباراك شريكين رفاعيين في المسؤولية عن أمن إسرائيل لفترة امتدت سنة ونصف السنة، من ضرب المفاعل السوري وحتى عملية «الرصاص المصوب» في غزة، مع استراحة لتأبين عماد مغنية، الذي لحق بابائه في عيد ميلاد باراك!» وخلص إلى القول: «إن الدولة التي تتجاهل اتهام رئيس حكومة لوزير الدفاع في حكومته بتلقي الرشاوى وترتكبه من غير فحص وتحقيق هي دولة تعترف بالمخائيل وتقز بالذنب!»

«ملف تالانسكي»، الذي تجددت المحاكمة حوله في الثالث من تشرين الثاني الحالي، تفجر في أيار ٢٠٠٨، بينما كان إيهود أولمرت لا يزال يتولى منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية. وهو الفضيحة التي اضطرت أولمرت إلى تقديم استقالته من منصبه هذا. وبعد سلسلة من التحقيقات مع أولمرت وعدد كبير من المقربين والمساعدين، قدمت النيابة العامة للدولة (بتوجيه من المستشار القانوني للحكومة آنذاك، ميني مزوز)، في نيسان ٢٠٠٩، لائحة اتهام جنائية ضد أولمرت بتهمته «خيانة الأمانة»، على خلفية حصوله على مبالغ طائلة (مئات آلاف الدولارات)، نقداً، من رجل الأعمال اليهودي الأمريكي موشي (موريس) تالانسكي، بصورة غير قانونية ومن دون أن يبلغ عنها للسلطات المختصة، وذلك خلال الأعوام ١٩٩٣ -٢٠٠٢، إبان توليه منصب رئيس بلدية القدس ثم منصب وزير الصناعة والتجارة.

لا أحد يعرف - أو يمكنه أن يتكهن - تفاصيل وحجم، حدود وأبعاد، الفضائح التي يمكن أن تتكشف «على هامش» المحاكمة المتجددة ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت في ما يعرف باسم «ملف تالانسكي»، حتى بدا يبدو وكان ما تكشف من فضائح خلال الأيام القليلة منذ استئناف المحاكمة وما سوف يتكشف في فصولها اللاحقة هو «مركز الحذب» بينما المحاكمة ذاتها، بموضوعها «وأبطالها»، هي «الهامشي» و«الثانوي» الذي يبدو أن نتيجته، القضائية على الأقل، أصبحت معروفة، أو تكاد، وهي ليست ذات شأن كبير طالما أن «البطل الرئيس» فيها (أولمرت) قد أدّين بلائحة جنائية واحدة (قضية هوليلاند) وفرضت عليه عقوبة السجن الفعلي، ما يفلق الباب نهائيا أمام عودته إلى الساحة السياسية.

والسؤال الأساس الذي يطرح، مع تواصل مداورات المحكمة، هو: كم فضيحة أخرى ستتكشف ومن هم أبطالها؟ ذلك أن الطرفين الأساسيين فيها، أولمرت ومديرة مكتبه شولا زاكين، مصممان، كما يظهر، على كشف الأوراق كلها وإيصال العدواة بينهما. التي استبدلت تحالفا حميما استمر عقودا - إلى ذرى جديد.

والفضيحة الأولى التي تفجرت طالت رئيسا سابقا آخر للحكومة الإسرائيلية هو إيهود باراك، الذي أشغل منصب وزير الدفاع في حكومة أولمرت (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، وهي لا تزال في إرهاباتها الأولى ولا يمكن التكهن بما ستطور إليه. فمن بين التسجيلات الصوتية العديدة التي عُرضت على المحكمة خلال جلساتها الأخيرة، بثت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، مساء يوم الجمعة الأخير (١٧/٧)، تسجيلا يُسمع فيه صوت أولمرت وهو يقول لزاكين إن باراك «يقبض رشاوى بالملايين وبعشرات الملايين»

وردا على هذا الاتهام الخطير للغاية، اكفَى إيهود باراك بتعقيب مقتضب قال فيه: «لا أساس لهذا. إنها حماقة لا تستحق الرد، وخاصة في هذه الأيام، لا يؤخذ الإنسان في ساعة حزن وغضب!» وقد أثار هذا التعقيب ردود فعل غاضبة ذهبت إلى التشكيك في مصداقية باراك، إذ أن اتهاما خطيرا كهذا لا يمكن باق في الجملة التصيرة والمستهترّة، بل يستحق تعقيبا أكثر جدية، عمقا وتفصيلا.

وأوضح بعض المعلقين الإسرائيليين أن أولمرت يتهم

بـاراك، عمليا، باستغلال منصبه ووزارة للدفاع من أجل

المسيرة والحصول على «حصص» / رشاوى من صفقات بيع

وشراء الأسلحة التي عقدها دولة إسرائيل (من خلال وزارة

الدفاع وبإواسطها) مع جهات دولية مختلفة. ولفت هؤلاء

إلى أن وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية، بوجه عام، هو

الطرف المخول، مباشرة، صلاحية التصديق على صفقات

هل تحسم استقالة بيرتس وضغوط اليمين المتشدد إلى انتخابات مبكرة؟

***عمير بيرتس يستقيل من الحكومة على خلفية الميزانية والأجندة السياسية كما يعلن *التجربة مع بيرتس تثبت أن مصلحة بقائه على الساحة السياسية كانت وراء كل انشقاقاته وتقلاته**

الحرزية *اليمين المتشدد في الأحزاب الثلاثة «الليكود» و«البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» يضغط لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية رغم الضغوط على حكومته *كل استطلاعات الرأي

تظهر أن تعزز قوة اليمين المتشدد لا تعني تفرد بالسلطة وكل ائتلاف جديد سيقممه ستقف أمامه إشكاليات ليست سهلة *كل الخيارات قائمة بما في ذلك أننا أمام زوبعة قد تزول*

سوى الذهاب إلى انتخابات، لتأتي تقريبا بالخارطة البرلمانية الموجودة اليوم، مع تغييرات ليست جوهرية، لا بل قد تزيد التعقيدات أكثر، فمثلا في حال صدقت التنبؤات بشأن حزب كحلون، فإن الأخير بلوح هو أيضا سياسيا اقتصادية اجتماعية، وهناك من يرسمه «مرزا» لتلك السياسة. هذا الوضع القائم يطرح أمام قادة الأحزاب الثلاثة في اليمين المتشدد، نتجايهو وخبينيت وليبرمان، سؤال جدوى التوجه إلى انتخابات مبكرة، بعد حل حكومة أعقدت الكثير على المشروع الاستيطاني واليمين المتشدد، وخدمت الى حد كبير السياسة الاقتصادية التي يريدها جيتان المال، مثل اجهاض قوانين كانت ستقوض حركة وحجم الاحتكارات، وباتت أخف وطأة عليهم.

وهذا السؤال ينرح من جهة أخرى على ليبيد وليفني، فاستطلاعات الرأي لا تبشرها خيرا، وكلها تجمع على أن الحزبين سيخسران مقاعد عديدة معا، وبالنسبة لليفني فإنها تناور عند خط نسبة الحسم، ما يعني أنها لن تغامر في خوض الانتخابات بقائمة منفردة لحزبا. ويرى الحزبان، حتى الآن، أنها قادران على إنجاز شيء، فليبيد وزير المالية ولحزبه حثائب هامة أخرى، التعليم والصحة والرفاه وأخرها العلوم، وأي انتخابات مبكرة وفق الظروف الحالية تعني بالنسبة لليبيد خسارة فادحة، ليس فقط بالمقاعد وإنما بالمكانة البرلمانية والحكومية.

كل الخيارات مفتوحة

على الرغم من كل الفرضيات السابقة، التي تجعل خسائر التوجه إلى انتخابات مبكرة أكثر من ربحها بالنسبة للغاية الأحزاب، إلا أن كل الاحتمالات مفتوحة، فبالفعل قد يختار نتنياهو قلب الطاولة والتوجه إلى انتخابات، علّ وعسى أن يحصل على معادلات غير تلك المنظورة حاليا.

كذلك، فإننا قد نرى سيناريوهات أخرى تتحقق، مثل توحيد قوى في المعسكر الآخر لليمين، يضم «العمل» و«يوجد مستقبل» و«الحركة» وحتى حزب كحلون، أو مع تحالف انتخابي لبعضهم، في محاولة لتشكيل معسكر ند لمعسكر اليمين، ولكن في تحالف كهذا هناك الكثير من التناقضات السياسية والاقتصادية، وهو أيضا في حال إقامته سيكون بحاجة إلى ائتلاف لتشكيل حكومة برئاسته، أو ما هو قائم على الأرض حتى الآن، أن حكومة نتنياهو عليها أن تقر الموازنة العامة حتى قبل نهاية الشهر المقبل كانون الأول، إلا أن يبدو أنها تواجه صعوبات في هذا المجال، فقد جرى إقرار الميزانية بسهولة وسلاسة في جلسة الحكومة قبل نحو ثلاثة أسابيع وعارضها الوزير المستقيل عمير بيرتس وحده، وقد يستمر هذا أيضا في الكنيست، وبعد الموازنة قد تتبدل الحوارات القائمة الحالية وتعيد لهذه الحكومة نوعا من الاستقرار، ولو مؤقتا، إلى حين نشوب الأزمة التالية. هذا قد يعني أننا بالفعل أمام زوبعة قد تكون كالزواابع الثلث الأخرى التي نشبت ابتداء من شهر نيسان الماضي، وسرعان ما هدأت.

ولهذا، فإن حتى فيرتر ذاته، يتحفظ من إمكانية أن تنهار حكومة نتنياهو بهذه السرعة، ولكنه يشدد على التصدعات، وهي بالفعل قائمة.

وينسال السؤال: إلى أي مدى المصالح الحزبية والسياسية لقوى اليمين المتشدد من جهة، ووضعية الحزبين الآخرين الشريكين في الائتلاف، «يوجد مستقبل، بزعامة يائير ليبيد، والحركة» بزعامة ليغني، من جهة أخرى، تحديتها لانتخابات مبكرة؟

إن استطلاعات الرأي العام التي ظهرت في الأشهر الثلاثة الأخيرة أظهرت توجهات متطابقا تقريبا، وهو أن الأحزاب الثلاثة «الليكود» و«البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» ستزيد قوتها مجتمعة من خمسة إلى سبعة مقاعد، أي من ٤٣ مقعدا اليوم، إلى ٤٨ وحتى ٥٠ مقعدا، كاقصى حد، وطبعاً هذا قبل أن نرى انتخابات معلنة، فحينها كل شيء قابل للتغيير.

وفي المعسكر الثاني، القريب من اليمين المتشدد، بمعنى اليهود المتمزتين «الحريديم»، فكل استطلاعات الرأي تتنبأ خسارة «شاس» ما بين مقعدين إلى ثلاثة، ومحافظة كتلة «يهדות هتوراة» على قوتها، ولكليهما معا ١٨ مقعدا اليوم، وحسب الاستطلاعات، فقد يحصلان على ١٥ إلى ١٧ مقعدا. وفي المعسكر الثالث، فإن استطلاعات الرأي تتوقع إعادة توزيع مقاعد، ما بين «يوجد مستقبل» الذي له ١٩ مقعدا اليوم، ويتوقع خسارة عدد لا بأس به من المقاعد، والحركة التي لها ٦ مقاعد، وقد تخسر مقعدين، وحزب «العمل» الذي له ١٥ مقعدا، وقد يحافظ عليها، وقد تزيد حركة ميرتس قوتها قليلا، لـ ٦ مقاعد، ويقفز إلى الساحة حزب افتراضي، يرأسه الوزير السابق موشيه كحلون، وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٦ إلى ١٠ مقاعد.

وبالنسبة للكتل الثلث الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل، من المتوقع أن ترتفع عن ١١ إلى ١٢ مقعدا، وربما ١٣ مقعدا، حسب شكل الاصطفافات التي ستكون، بعد رفع نسبة الحسم إلى ٣٢,٥٪، بدلا من ٢٪ في الانتخابات الأخيرة. وهذا يعني أن اليمين المتشدد الذي يرى قوته تتعزز بنسبة ملحوظة، لن يكون باستطاعته تشكيل حكومة بمفرده، وهو سيحتاج إلى ائتلاف جديد، وكل ائتلاف سيقوض حركته، ويصد الكثير مما يريده، من أجل تشديد قبضته على الحكم، وتدمير أي احتمال للتوصل إلى حل للصراع.

فإن عاد اليمين المتشدد إلى ائتلافه التقليدي، بمعنى مع كتلتي «الحريديم»، فهذا سيجمد فوراً العمل في القانون الذي يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان «الحريديم»، وهذا ما يعترض عليه حزب «إسرائيل بيتنا» وحزب المستوطنين «البيت اليهودي»، كما أن ائتلافا كهذا سيقوّض نتنياهو في السياسة الاقتصادية المعقرية والشرسة، تجاه الشرائح الفقيرة والضعيفة، لكن في المقابل سيكون ائتلافا منسجما إلى حد ما ويمينا، طالما حصل «الحريديم» على مطالبهم في قضيتي الميزانيات والتجنيد. وإن بحث نتنياهو من جديد عن كتل ما يسمى بـ «الوسط» بمعنى مع شريكيه الحاليين، وحزب الوزير سمحون، فإنه عمليا سيعود إلى المربع الذي هو فيه حاليا، وكانه لم يحقق شيئا.

«إسرائيل دولة القومية اليهودية»، وهو القانون الذي تسعى أطر يمينية متشددة لتعميره في الكنيست منذ العام ٢٠٠٨، ولكن في الأسابيع الأخيرة أعرب بنيامين نتنياهو ذاته برغبته في إقرار مثل هذا القانون، مع تعديلات تتجاوز اعتراضات حقوقية وقضائية عليه.

وكل هذا إلى جانب تزايد الدعوات في اليمين المتشدد إلى تشديد القبضة على الفلسطينيين في القدس المحتلة، خاصة في ما يتعلق بالحرم القدسي الشريف، وأيضا على الأحياء في القدس الشرقية المحتلة، وقادت هذه السياسة المطبقة على الأرض إلى مسلسل انفجارات، خلقت ضغوطا دولية على إسرائيل، وخاصة ضغوط الأردن والقيادة الفلسطينية. وشهدنا في الأيام الأخيرة، حسب تقارير إسرائيلية، مساعي لكبار الوزراء، نتنياهو وحتى أفغدور ليبرمان وموشيه يعلون، ومهمم الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، تدعو نواب ووزراء اليمين المتشدد إلى ضبط تصريحاتهم الاستفزازية في كل ما يتعلق بالقدس.

لكن توجهات التهدئة التي يعجز عنها نتنياهو، تواجه اعتراضا من النواب الأكثر تشدا، إن كان من حزب «الليكود»، أو من حزب «البيت اليهودي» في حين أن نواب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان، لا يتقدمون على إرادة زعيمهم. ونقلت صحيفة «هارتس» في مطلع الأسبوع، عن رئيس حزب «البيت اليهودي، وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، قوله: «إن حكومة نتنياهو لا تملك حقا في الوجود، بسبب عدم مهارتها للإرهاب» في حين أن بينيت، والقيادي الثاني في حزبه، وزير الإسكان أوري أريئيل، كانا قد «هددا» نتنياهو في منتصف الشهر الماضي تشرين الأول، بالانسحاب من الحكومة في حال لم يحرز المزيد من المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

ونقل موقع «إن. آر. جي» الإسرائيلي الاخباري، قبل أيام قليلة، عن ليبرمان قوله في «محادثات مفككة»، إن التصدعات في الائتلاف ستزايّد، وإن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قرر حل الائتلاف في الأشهر القريبة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع في الربيع، أي في أيار على الأغلب حسب تقديراته.

خيارات نتنياهو

في مقالة مطولة، طرح محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هارتس» يوسي فيرتر، سيناريو حكومة إيهود باراك، في الثلث الأخير من العام ٢٠٠٠، حينما اندلع العدوان الإسرائيلي واسع النطاق على القدس والضفة والقطاع، وجوب بانقضاة، وبتزامن مع هذا، كانت حكومته قد تمدعت، بشكل شبه كلي، فقرر باراك التوجه إلى انتخابات لرئاسة الحكومة وحدها، وهي الأولى والأخيرة من نوعها، وجرت في شهر شباط العام ٢٠٠١، فحسر باراك الانتخابات بفارق كبير لصالح أريئيل شارون، وخسر مع ذلك حزب «العمل» الحكم.

لربما من المبالغ به القول إن الوضع الناشئ في القدس، ومناطق أخرى، شبيه بما جرى في العام ٢٠٠٠، على الأقل وفق ما نراه في هذه الأيام، ومن الصعب معرفة تطور الأمور،

وقاد بيرتس حزب «العمل» في انتخابات ٢٠٠٦، ولكنه لم يحقق إضافة للحزب بل سجل تراجعا جديدا، وخسر بيرتس رئاسة الحزب في العام ٢٠٠٧ لصالح العائد إيهود باراك، ولكن بيرتس بقي في الحزب في انتخابات ٢٠٠٩، إلا أنه قبل انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، انشق مجددا عن حزب «العمل» معلنا احتجاجه على أجندة رئيسة الحزب في حينه، شيلي يحيومفيتش، التي أسقطت قضية الصراع من أولويات أجندتها الانتخابية، وانضم بيرتس إلى تسيبي ليفني، التي أقامت يومها حزب «الحركة»، ولكن ليس قبل أن يضمن لنفسه المقعد الوزاري الثاني، وهو ما حصل عليه بعد انضمام ليفني وحزبا الحكومة نتنياهو.

على مدى حوالي ٢٠ شهرا لعل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، تستطيع القول إن بيرتس بقي في الظل، ووزيرا للبيئة، ولكنه كان مضطبا، ولم يتهدد على السياسة الحكومية، التي صدقت الاستيطان، وأقرت ميزانية اقتصادية شرسة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وكانت اعتراضاته على السياسة العامة والاقتصادية لا تتعدى الضريبة الكالامية.»

واعتمادا على نهج عمير بيرتس، إن كان في الحلبة البرلمانية أو بموازاتها حينما كان رئيسا لاتحاد النقابات العامة «الهستدروت» على مدى ١١ عاما تقريبا، فإنه كما يبدو غادر الحكومة إما لفرض تسجيل موقف يسمح له بالفرز إلى حزب جديد، أو لإيهود إلى حزب «العمل» لإنقاذ نفسه، خاصة وأن استطلاعات الرأي تتنبأ بتراجع «الحركة» في أي انتخابات مقبلة، أو أنه بالفعل هناك ما يبدو وراء الكواليس لإحداث اصطفافات جديدة على الساحة الحزبية تمهيدا لأي انتخابات.

ضغوط اليمين

في الأشهر الأخيرة صدغ اليمين الإسرائيلي المتشدد، إن كان حزب «البيت اليهودي»، حزب المستوطنين، أو التيار الأكثر تشددا في حزب «الليكود» الحاكم، ومعهم حزب «إسرائيل بيتنا»، الضغوط على الحكومة، لاتخاذ قرارات وتشريع قوانين جديدة، تفرض وقائع على الأرض في عدة مستويات، منها سريران القوانين الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، وتقويض الحريات على مستوى الفلسطينيين في إسرائيل، وفرض قيود أكثر على نوابهم، وتكثيف الاستيطان أكثر من ذي قبل، وبشكل خاص في القدس المحتلة.

وعادت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع لتبحث اسبوعيا، تقريبا، قوانين تصب في هذا المجال، ولكن قد لا يقرها الكنيست قريبا، بفعل الاعتراضات القائمة عليها من داخل الائتلاف من حزبي «يوجد مستقبل» برئاسة وزير المالية يائير ليبيد، و«الحركة» برئاسة وزيرة العدل تسيبي ليفني، وحتى اعتراض المستوى القضائي عليها، بدءا من المستشار القانوني للحكومة.

وحسب ما ينشر في وسائل الإعلام، فإنه في الأسابيع المقبلة سيطرح مزيد من هذه القوانين، ومن أخطرها ما يسمى بـ «قانون القومية اليهودية»، أو بتسميته الأخرى

تحليلات إسرائيلية:

فوز الجمهوريين في الانتخابات الأميركية النصفية يمنح إسرائيل هامشاً أوسع للمناورة!

«في هذه الانتخابات صوتت أميركا تصويتاً احتجاجياً ضد الرئيس الحالي وليس بالضرورة تصويتاً يدعم الطريقة الأيديولوجية للحزب الجمهوري»*

أكد عوديد عيران الدبلوماسي الإسرائيلي السابق والباحث الكبير حالياً في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أن على الدوائر الإسرائيلية التي شعرت بالارتياح لنتائج الانتخابات النصفية الأميركية التي جرت في ٤ تشرين الثاني الجاري، وادت إلى سيطرة الحزب الجمهوري على جناحي الكونغرس- مجلس النواب ومجلس الشيوخ- أن يفهموا جيداً الوضع الناجم عن ذلك.

وأضاف عيران في مقال نشره على الموقع الإلكتروني للمعهد، أنه في القضيتين الأساسيتين المطروحتين على جدول الأعمال فيما يتعلق بإسرائيل، وهما العملية السياسية مع الفلسطينيين والملف النووي الإيراني، وللتين ستتصدران العمل السياسي في الفترة القريبة، يستطيع الكونغرس أن يوصي بسياسة معينة أو أن ينتقد بشدة الرئيس باراك أوباما، وأن يحاول وضع العراقيين في حال رأى أن سلوك الرئيس غير صحيح. لكن الكونغرس لا يستطيع منع الرئيس من العمل بطريقة أو بأخرى.

وأشار إلى أنه عندما تقدم إلى مجلس الأمن مسودة قرار بشأن الفلسطيني لن يستطيع الكونغرس أن يفرض على الرئيس أن يستخدم «الفيتو»، كما أنه لا يستطيع أن يصد أمرًا على طريقة تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن، كذلك فإن أصدقاء إسرائيل المقربين في الكونغرس لن يدربسوا معاقبة الرئيس بإجراءات دستورية ليس لها أي علاقة بالسياسة الخارجية، فلم يحدث هذا في الماضي، وهناك شك كبير بأن يحدث في المستقبل، وإذا لم تستخدم الولايات المتحدة «الفيتو» على اقتراح القرار في مجلس الأمن المتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فيجب الافتراض أن ثلاثة أرباع مجلس الشيوخ سيوقعون على رسالة غاضبة موجهة للرئيس، ولكن ذلك لن يغير من موقف الرئيس، حتى وإن بلغت الرسالة قبل موعد التصويت. وقبل ثلاثة عقود أوقف الكونغرس ميزانية تمويل حصة أميركا لعدد من المنظمات الدولية مثل اليونسكو التي بلغت في تنبئي قرارات ضد إسرائيل، والكونغرس يمكن أن يهدد مرة أخرى بمثل هذه السابقة، لكن يدور الحديث هنا عن عملية مقسدة، وهناك شك فيما إذا كان بالإمكان تجهيز هذا الأمر وتنفيذه في الأسابيع القليلة المتبقية للجلسة إذا ما انعقدت في مجلس الأمن.

وبرأيه فإن الأمر في الموضوع الإيراني أكثر تعقيداً رغم أن الكونغرس لا يستطيع في هذا الموضوع أيضاً أن يفرض على الرئيس الامتناع عن توقيع اتفاق مع إيران قد يشمل تنازلات انتقدتها أعضاء كبار في الكونغرس. ومع ذلك، في حالة الملف النووي الإيراني فإن للكونغرس الأميركي «أنيابا» ويستطيع فعلاً على سبيل المثال أن يؤخر رفع العقوبات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في موعدين: الموعد الأول هو ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، وقت انتهاء ولاية أوباما، والثاني هو ١ كانون الثاني ٢٠١٥ وقت بدء عمل الكونغرس الجديد، وما دام الكونغرس الحالي موجوداً، فسيفسحال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تجنب إثارة غضب أوباما في الموضوع الفلسطيني، وسينذل جهداً لعرقلة اتفاق مع إيران، لأن هذه الأيام حاسمة ويجب عدم الانتظار، لكنه سيحاول منع حدوث مواجهة بشأن كل ما يتعلق بالمستوطنات والقدس.

وأضاف كهانا: «بعد أن نظرنا إلى أن الجميع ضد إيران»، فهذا يعني تجنيد الكونغرس الجديد لهذه الغاية، لأن هذا هو تقريبا المجال الإسرائيلي الذي بقي لتنتياهو استغلاله. وعندما يكون الرئيس بطء عرجاء وبيداء مقيدتين، لكنه على الرغم من ذلك يرغب بنهاية جيدة، فإنه سيكون تحت رحمة الكونغرس من دونه لا يستطيع أن يفعل شيئاً.

وسيشكل هذا نمطاً جديداً بالنسبة لتنتياهو. ومع ذلك أشار المحلل إلى أن أوباما لا يحتاج إلى موافقة مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من أجل توقيع اتفاق مع إيران أو للتخلي عن إسرائيل في مجلس الأمن. والضرر الذي سيلحق به، والذي سيكون ليس قليلاً أبداً، هو انتقام غاضب من جانب الجمهوريين في المسائل الداخلية، وعلى افتراض أن أوباما يريد تعيين وزير جديد للدفاع أو إقرار قانون ما، فهو يحتاج إلى موافقة مجلسي الشيوخ والنواب. وتستطيع الأغلبية الجمهورية أن تقول له «سنوافق على مرشحك شرط أن تخفف من انتقاداتك لإسرائيل، أو تتعهد باستخدام الفيتو لمنع إدانتها، أو تحسن الاتفاق مع إيران». وهذه هي الرفاعة الإسرائيلية. لكن هل سيدخل هذا؟ وهل ستتحكم الأغلبية الجمهورية بأوباما وكأنه دمية متحركة؟ هناك أسباب قليلة تجعلنا ن فكر بأن هذا سيحدث في حين هناك أسباب كثيرة لعدم حدوث مثل ذلك، رغم أن الجمهوريين يتهمون السياسة الإسرائيلية سواء إزاء إيران أو أوباما بالنسبة للموضوع الفلسطيني، وبوصفهم معارضة فهم سيقفون ضد كل ما يدعمه أوباما وبالعكس.

ورأى كهانا أن ثمة أسبابا كثيرة تدعو إلى الاعتقاد أن إسرائيل أمام عامين صعبين، فاستنادا إلى الدستور الأميركي، تدخل سياسة الولايات المتحدة الخارجية ضمن المسؤولية الحصرية للرئيس، وإذا أراد الكونغرس التدخل فيها، فيجب عليه أن يفعل ذلك بذكاء وضمن حدود الممكن. وثمة نقطة أخيرة، حذار أن تتحول إسرائيل إلى دولة مدعومة من جانب طرف واحد في السياسة الأميركية، فالوصول إلى دعم الحزبين الليبرالي والجمهوري رصيد استراتيجي مقدس.

التزمت جميع البلدات العربية داخل الخط الأخضر، أول من أمس الأحد، بقرار الإضراب العام الذي أعلنت عنه لجنة المتابعة العليا للأقليات الفلسطينية، التي تنضوي تحتها كل الأحزاب والحركات والقوى السياسية الفاعلة بين الأقلية الفلسطينية، احتجاجا على قتل الشاب خير الدين حمدان (٢٢ عاما) من قرية كفر كنا في الجليل برصاص أفراد شرطة إسرائيل، فجر السبت الأخير.

وكانت قوة من وحدة خاصة تابعة للشرطة اقتحمت كفر كنا، بعد منتصف ليلة الجمعة - السبت الفائتة، واعتقلت شقيق حمدان، بادعاء أنه ألقي قنبلة صوتية على بيت في القرية على خلفية شجار بين عائلتين، ووفقا لإفادة عائلة حمدان، فإن الشاب خير الدين غضب جراء اعتقال شقيقه وقيام الشرطة برشه [خير الدين] بالغاز.

وظهر خير الدين بعد ذلك، في شريط فيديو يهاجم سيارة الشرطة، التي كان داخلها شقيقه المعتقل، وهو يضرب على زجاج السيارة بسكين. ثم خرج شرطي من السيارة، فابتعد خير الدين عن السيارة، إلا أن الشرطة، كما ظهر في شريط التصوير، أطلقت النار على خير الدين في ظهره ومن مسافة قريبة جدا وارדתه قتيلا. وبعد ذلك خرج أفراد شرطة آخرون من السيارة وجرو جثته على الأرض ثم وضعوها في سيارة الشرطة.

وانتشر خير مقتل الشاب خير الدين بسرعة في القرية، وبيث المواقع الإلكترونية العربية، وفي أعقاب ذلك المواقع العربية، شريط التصوير الذي وثق جريمة الشرطة، الأمر الذي أثار حالة غليان بين سكان القرية، وامتد الغليان ليشمل كل مناطق عرب الداخل.

ونعى المجلس المحلي في كفر كنا حمدان شهيدا، وأعلن عن إضراب عام في القرية.

وتم تشييع الجثمان في اليوم نفسه في ظل غضب شديد، كما جرت مظاهرة غاضبة شارك فيها الآلاف من النساء والرجال، تم خلالها إحراق الإطارات المطاطية وإلقاء الحجارة باتجاه قوات الشرطة التي أغلقت مدخلَي القرية.

وفي موازاة ذلك، جرت تظاهرات احتجاجية في عدد من المدن والقرى، وبينها وقفة احتجاج في حيفا وأخرى في الناصرة وفي المثلث.

وعقدت لجنة المتابعة العليا اجتماعا طارئا في مجلس محلي كفر كنا، أعلنت في ختامه عن قرارها بالإضراب العام، وإلى جانب الالتزام بالإضراب، جرت مظاهرات احتجاجية

وشددت «المتابعة»، وكذلك عائلة الشهيد، على أن قتل حمدان تم فقط لأنه عربي، خاصة وأنه الشهيد رقم ٤٨ الذي يسقط برصاص الشرطة منذ «هبة أكتوبر» في مطلع تشرين الأول من العام ٢٠٠٠ والتي سقط فيها ١٣ شهيدا.

والى جانب الالتزام بالإضراب، جرت مظاهرات احتجاجية في عدد من المدن والبلدات، وأغلق شبان شوارع مركزية فيها وأشعلوا الإطارات، كما جرت مواجهات، خاصة في كفر كنا والناصرة، واعتقلت الشرطة خلالها عشرات الشبان.

نتنياهو: لن نقبل هتافا فلسطينياً!
وبالدم نفديك يا فلسطين!
اتهمت لجنة المتابعة، والمشاركون في التظاهرات، الشرطة بأن يدها خفيفة على الزناد ضد العرب. كذلك تم توجيه إصبع الاتهام إلى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحاق أبرونوفيتش، بأنه مسؤول عن قتل حمدان، لأنه كرر التصريح، مؤخرا، بأنه يجب قتل كل من يحاول دهن أو يشكل خطرا على أفراد قوات الأمن، وذلك في سياق الهبة الحاصلة في القدس الشرقية في الأسابيع الأخيرة.

إلى جانب ذلك، أصدرت الشرطة بيانات متتالية ومتناقضة بعد قتل حمدان.

وزعم البيان الأول أن أفراد الشرطة أطلقوا النار في الهواء

وأن حمدان هاجمهم وشكل خطرا على حياتهم، ثم جاء في بيان لاحق أن أفراد الشرطة شعروا بأن حياتهم مهددة بالخطر وأن حمدان كان يصرخ «الله أكبر»، لكن شريط التصوير فند هذه المزاعم.

وجاء في البيان الأخير، مساء أمس، أنه خلال التحقيقات التي أجراها قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة («ماحش»)، قال أحد أفراد الشرطة الضالعين في القتل إنه صوب مسدسه نحو يد حمدان لكن الرصاصة أخطأت يده واختزقت جسده، وأعلنت الشرطة أنها وضعت حراسة على أفراد

الشرطة الضالعين بقتل حمدان.

وفي تعقيبهم على توتر الأجواء في المدن والبلدات العربية، امتنع قادة إسرائيل عن التطرق إلى حقيقة أن أفراد الشرطة قتلتوا حمدان من دون أن يشكل أي خطر عليهم، وإنما راحوا يهددون المتظاهرين، بينما وصف وزراء، بينهم رئيس حزب «البيت اليهودي» المتطرف نفتالي بينيت، ونواب اليمين حمدان بأنه «مخرب».

واعتبر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في بيان مساء السبت، أن «إسرائيل هي دولة قانون. ولن نتحمل اندلاع أعمال الشغب والاضطرابات، بلروح وبالدم نفديك يا فلسطين».

وهذه هي فعلا مناشدات إلى تدمير دولة إسرائيل، لقد أوعزت لوزير الداخلية بالعمل بشئتي الوسائل بما فيها النظر في إمكانية سحب الجنسية الإسرائيلية ممن يدعو إلى تدمير

الدولة. لقد حان الوقت للقيام بذلك.

وكذلك أعلن وزير خارجية إسرائيل، أفغيدور ليرمان، عن دعمه لأهرونوفيتش، الذي ينتمي إلى حزبه «إسرائيل بيتنا»، وعن دعمه للشرطة، التي أعلن مفتشها العام، يوحنان دانيئو، أنه سيتم التعامل مع أي مظاهرات بشدة.

منظمات حقوقية: حمدان قُتل بدم بارد
في الوقت الذي دافع فيه دانيئو عن أفراد الشرطة الضالعين في جريمة قتل الشاب حمدان، وجه ضباط كبار في الشرطة انتقادات إلى أداء أفراد الشرطة.

وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم»، الأحد، إن ضباطا في الشرطة طالبوا بإقصاء أفراد الشرطة عن العمل إلى حين انتهاء «ماحش» من التحقيق في الجريمة.

ونقلت الصحيفة عن ضابط كبير في الشرطة قوله إن «الحديث لا يدور هنا عن حدث تواجد فيه عدد كبير من أفراد شرطة تعرضوا لخطر على حياتهم، وحتى في حالة كهذه ثمة أمور كثيرة كان بإمكان أفراد الشرطة هؤلاء فعلها، مثل

إطلاق نار تحذيري في الهواء وإطلاق النار على القدمين».

واستهجن الضابط حقيقة أن «أربعة أفراد شرطة في سيارة لياسم» (وحدة خاصة) مزودة بكافة المعدات اللازمة، وبضمن ذلك الغاز، لا ينجحون في السيطرة على شخص واحد، وشدد على أن «أداء أفراد الشرطة لا يبدو جيدا، وأخشى أنه لم يكن مهنيا أيضا، ولذلك يجب إقصاؤهم وعدم انتظار تحقيق

ماحش».

وقال ضابط كبير في قيادة الشرطة في منطقة الشمال إنه «لا يمكن استيعاب الطريقة التي جروه فيها إلى السيارة» ووفقا للصحيفة فإن ضباطا في الشرطة عبروا عن استيائهم

من طريقة إدخال حمدان، بعد قتله، إلى سيارة الشرطة، حيث

تم جره على الأرض بصورة مهينة ووحشية للغاية.

وأصدر مركز «عدالة» الحقوقي بيانا أكد فيه أنه تم إعدام حمدان بدم بارد.

وجاء في البيان يظهر من الفيديو الذي يوثق عملية إطلاق النار على الشاب خير الدين حمدان بشكل واضح أن الحديث يدور عن عملية إعدام، حيث أن الشاب لم يشكل أي خطر على حياة رجال الشرطة عندما اطلق عليه هؤلاء النار وأردوه قتيلا.

فقد أطلقت عليه النار عند محاولته الفرار من المكان، ودون أن يتم إطلاق النار بالهواء تحذيرا، وبشكل يخالف تعليمات إطلاق النار في الشرطة بشكل جسيم، كما أن الفيديو يثير شبهات جدية جدا بأن رجال الشرطة قاموا بإطلاق النار على

الشاب بعد إصابته ووقوعه أرضا لتأكيد عملية القتل، كما أن رجال الشرطة لم يكتفوا بقتل الشاب، بل إنهم جروه بشكل مهين وهو مصاب وينزف دما، وألقوه داخل سيارة للشرطة كأنهم يتعاملون مع غرض لا قيمة له، وذلك بدلأ من استدعاء طواقم إنقاذ لإسعافه».

وقال المحامي حسين أبو حسين، رئيس إدارة «عدالة»، إنه «بعد عملية القتل أسرعت الشرطة في نشر بيان كاذب عن ملابسات الحادث، لكن لاحقا تبين أن الكاميرات وثقت الحادث، والفيديو يظهر أن رواية الشرطة كاذبة ومزيفة. إن إعدام الشاب حمدان يثبت مرة أخرى أن الشرطة لم تتعلم

الدروس بنتأثا من أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، والتي أقرت في أعقابها اللجنة الحكومية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي المتقاعد تيودور أور أن الشرطة تتعامل مع المواطنين العرب كاعداء، ومنعت إطلاق النار بهذا الشكل دون تحذير واستخدام هذه الأسلحة القاتلة».

وأضاف أبو حسين أن «تجربة الجماهير العربية تثبت أن وحدة التحقيق مع رجال الشرطة (ماحش) لن تحقق بشكل جدي بحادثة مقتل شاب عربي على يد رجال الشرطة، ولن توصل المسؤولين عن القتل للمحاكمة، لذا، نحن نطالب بوقف عمل كافة أفراد وحدة الشرطة الذين تواجدوا في مكان الحادث، وفتح تحقيق جنائي فوري، وبإشراف المستشار القانوني للحكومة، بهدف محاكمة المسؤولين عن القتل».

ورأى مركز «عدالة» أن ثمة «علاقة مباشرة بين عملية القتل في كفر كنا وبين تصريحات وزير الأمن الداخلي إسحاق أهرونوفيتش، الذي صرح قبل عدة أيام أن كل من يهاجم مواطنين يهودا يجب قتله في المكان». وأكد في أي مجتمع ديمقراطي يحترم حياة مواطنيه، فإن أي وزير يدلي بتصريحات شبيهة بتلك التي أدلى بها الوزير أهرونوفيتش تتم إقالته بشكل فوري».

من جانبها، وجهت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل رسالة عاجلة إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، عبرت من خلالها عن «قلقها الشديد إزاء تصريحات أهرونوفيتش وتطبيقها على أرض الواقع»، مطالبة إياه بتوجيه توضيحات فورية للوزير أهرونوفيتش «بأن أقواله لا تتماشى مع القانون، وبإصدار إرشادات للشرطة تفيد بأن استخدام القوة الفئাকে ممنوع بشكل مطلق إلا

كמצاد أخير».

وجاء في رسالة المحامية ليلى مرغليت، باسم جمعية حقوق المواطن، أن «من الممكن تفسير تصريحات أهرونوفيتش الأخيرة على أنها فك للجام استخدام القوة الفئাকে حتى في حالات لا تبرر ذلك وخلافا للقانون، وأن القوانين المتعلقة باستخدام القوة الفئাকে على يد الشرطة هي قوانين جلية وواضحة، إذ يمنع القانون بشكل مطلق استخدامها إلا كמצاد

أخير، وفي حال لم تتوفر أية وسيلة أخرى لتقييد حركة المشتبه به، وأنه حتى في هه الحالة على أفراد الشرطة

اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان استخدام القوة بشكل محتلم».

كما أكدت الرسالة أن «الأوامر التي تتيح القتل في حالات

3

الثلاثاء ٢٠١٤/١١/٢٠م الموافق ١٨ محرم ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٤ السنة الثانية عشرة



كفر كنا تنتفضن بعد إعدام الشاب خير حمدان

هل بدأت إسرائيل تفقد الشعور بأمنها الداخلي؟

*** محللون إسرائيليون بعد استشهدا شباب من كفر كنا: تدهور الوضع الأمني**

في القدس وتصادد التوتر مع عرب ٤٨ مرحلة بارزة في بداية تفكك حكومة نتنياهو *

يمكن تقييد حركة المشتبه بهم بوسائل أخرى هي أوامر غير قانونية ويمنع الانصياع إليها. وأن التوقعات الناتجة من تصريحات الوزير بأن تقوم قوات الشرطة بإعدام المشتبه بهم كما بالمحاكم الميدانية هي خطيرة ومخنوقة، ومن الممكن أن تورط أفراد الشرطة في إجراءات جنائية بتهمة القتل أو القتل العمد».

وعزت الرسالة عن تخوف حقيقي من أن أفراد الشرطة قد ذوتوا بشكل خطير النهج المرفوض الذي أعلن عنه الوزير في تصريحاته، وأن «حادثة إطلاق النار على المرحوم خير الدين حمدان من كفر كنا تثير الشكوك بأن أفراد الشرطة لم يعملوا، بأقل تقدير، وفق الأوامر والنظم التي تتيح استخدام القوة الفئাকে كמצاد أخير فقط».

«مرحلة بارزة في بداية تفكك حكومة نتنياهو»

رأى محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يوسي فيرتر، في تعليق نشره أول من أمس، أن الثماني والأربعين ساعة التي مضت، منذ مساء الخميس وحتى مساء السبت، ستحتل مكانة بارزة كونها المدة التي بدأت فيها بشكل فعلي عملية تفكك وتدهور حكومة نتنياهو الحالية. فقد أعلن بينيت، زعيم اليمين المتطرف، في خطاب القاه في جامعة بار إيلان، مساء الخميس، أنه «لا يوجد حق في الوجود» للحكومة، لأنها تخنت، برأيه، خلف المكعبات الإسمتية التي تم وضعها عند محطات القطار البلدي في القدس، وادعى بينيت أن الحكومة تتعاقس في مواجهة «المخربين»، أي المتظاهرين الفلسطينيين في القدس.

من جانبه، أعلن وزير حماية البيئة الإسرائيلي، عمير بيرتس، خلال مقابلة أجرتها معه القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، مساء السبت، أنه يعترم الاستقالة من الحكومة وأنه لا حق لتنتياهو في الوجود كرئيس حكومة.

وأضاف بيرتس أن نتنياهو «هينة بأيدي اليمين المتطرف، وهو مشلول، ولا يدبر الدولة. إنه المشكلة وليس الحل».

ولفت فيرتر إلى أن بيرتس وبينيت هما سياسيان محتكان وأقوالهما تأتي في وقت باتت فيه هذه الحكومة تحسب نهايتها». وأن بيرتس أصبح يفازل حزب العمل، من أجل العودة إليه وحيدا أو من خلال اندماج حزبه الحالي «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، في العمل، ولذلك فإن استقالته من الحكومة ستعتبر مهرا من أجل العودة إلى حزب العمل. وسيشكل بيرتس باستقالته «الحجر الثاني (الذي يسقط من السور المنهار لتحالف نتنياهو. والحجر الأول كان استقالة (وزير الداخلية) غدعون ساعر، أحد قادة حزب

اليمين المتطرف، وهو مشلول، ولا يدبر الدولة. إنه المشكلة وليس الحل».

ورأى فيرتر أن أهمية الثماني والأربعين ساعة هذه ليست نابعة من الخلافات داخل الحكومة فقط، وإنما هناك سبب لا يقل أهمية، وهو «تدهور وضع الأمن الداخلي، مثل قتل الشاب المهاجم في كفر كنا (يقصد حمدان) الذي أشعل الوسط العربي، واستمرار الاضطرابات في القدس، والتي لا

تؤشر إلى أن عكس الهدوء هو القادم».

وخلص فيرتر إلى أنه من السابق لأوانه القول إن أحداث صيف - خريف ٢٠١٤ تدل على نهاية عهد نتنياهو. واضطرابات أكتوبر العام ٢٠٠٠ كانت بين العوامل البارزة التي أدت إلى فقدان إيهود باراك للحكم، ومثلما اعتبر باراك في حينه أنه السيد من الذي فقدت إسرائيل تحت حكمه الشعور بأمنها وقرعت في موجة من الأحداث والعمليات العدائية (الانتفاضة الثانية)، هكذا يحصل لتنتياهو الآن. فقد تفاخر الأخير دائما بأن سنواته المتراكمة في رئاسة الحكومة كانت الأكثر هدوءا التي شهدتها الدولة. لكن ليس بعد الآن، وليس منذ الصيف الأخير».

إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

٢ر مليار دولار- مداخيل الخزينة من ضريبة السيارات!

يبين تقرير جديد أن مداخيل الخزينة الإسرائيلية العامة من الضرائب العالية على السيارات في العام الماضي ٢٠١٣ بلغت ٢ر مليار دولار، وفق معدل سعر الصرف الذي كان خلال العام ذاته. ويظهر هذا من خلال تقارير استعرضت أسباب غلاء السيارات الجديدة، ومن ثم المستعملة في إسرائيل، إذ أن سعرها أعلى من معدل الأسعار في الدول الأوروبية، وتقريبا ضعف سعرها في الولايات المتحدة الأميركية.

وتفرض إسرائيل على السيارات الجديدة ثلاثة أصناف من الضرائب: الجمرک بنحو ٧٪ من سعر السيارة في مصنعها، وضريبة الشراء وتصل إلى ٨٣٪ من السعر للمستورد مع وصولها اليها، وضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٦٪، ما يعني أن ضريبة السيارات تفوق ١٠٦٪. فمثلا، سيارة عائلة سعرها الأصلي حوالي ١٣٣٠٠ دولار، تصل إلى الشاري بسعر بنحو ٣٤٦٠٠ دولار، وبضمن ذلك ربح المستورد بنحو ٣٢٠٠ دولار.

وترتفع أسعار السيارات في إسرائيل عن أسعارها في أوروبا من نحو ١٠٪ إلى ٤٠٪، وعن أسعارها في الولايات المتحدة من ٩٠٪ إلى ١١٠٪.

وقال تقرير سلطة الضرائب إنه على الرغم من أن الضرائب على السيارات جرى تخفيضها قليلا في السنوات الأخيرة، إلا أن شراء السيارات سجل ارتفاعا في ذلك العام بنسبة ٩٪. وقال إن كلفة السيارات التي دخلت إلى إسرائيل في العام الماضي بلغت نحو ٣ر مليار دولار، ما يعني أن المواطنين والشركات انفقوا في العام الماضي على شراء السيارات نحو ٨ر مليار دولار، علما أن الشركات والجهات التجارية تسترجع جزءا جديدا من الضرائب على السيارات، إما فورا مثل ضريبة القيمة المضافة والجمرک، أو ضريبة المشتريات تدريجيا.

عدد الأسرة في المستشفيات الإسرائيلية يتراجع!

مع اقتراب موسم الشتاء تكثر التقارير في إسرائيل حول أوضاع المرضى بجهازيتها لاستقبال الأعداد الزائدة من المرضى بفعل الأمراض الموسمية، واعتماد الإسرائيليون في السنوات الأخيرة على مشاهد الأسرة المنتشرة في أروقة المستشفيات، بعد أن تكون الغرف قد امتلأت، ما يزيد من بؤس المرضى.

وولد تقرير جديد على أن معدل الأسرة في المستشفيات، قد هبط من ٢٣٣ سرير لكل ألف مواطن في العام ١٩٩٥، إلى ١٨٦ سرير لكل ألف مواطن في العام الجاري ٢٠١٤، ما يعني تراجعا بنسبة ٢٠٪ على الرغم من أن الصرخة والمطالبات بزيادة عدد الأسرة في المستشفيات، وفتح مستشفيات جديدة، قد بدأت منذ سنوات التسعين، وقد ارتفع عدد السكان في إسرائيل خلال تلك الفترة بنحو ٤٨٪.

وقال المحامي عادي تيفيفودا، الخبير القضائي بالشؤون الصحية، في حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن زيادة الأسرة في على مدى السنوات الماضية، لم يكن بتدر الزيادة الاسكانية، ولهذا رأينا التراجع بالمعدل بالنسبة لألف شخص، مشيرا إلى أن الزيادة في عدد الأسرة بالنسبة لأقسام الولادة، كانت أكثر من حاجتها، وبشكل غير مفهوم.

وكنّا في العدد الماضي من «المشهد الإسرائيلي» قد أشرنا إلى الأزمة المالية الكبيرة التي تشهدها المستشفيات الحكومية الإسرائيلية، إذ أعلنت أنها تعاني من أزمة مالية خانقة، وإن كل الميزانيات التي لديها لشراء الأدوية والمصاريف الأخرى قد انتهت، قبل انتهاء العام ٢٠١٤، وأن المستشفيات ليست قادرة على ملء المخزون لديها، إذ أن المستشفيات ليست قادرة على إصدار طلبيات، بسبب نقص التغطية المالية.

وحذرت المستشفيات من أن وضعيتها المالية الحالية لن تجعلها قادرة على مواجهة موسم الشتاء، والاندازات القائمة من طرف وزارة الصحة تشير إلى احتمال أن تكون أمراض الشتاء في العام الجاري أشد من سنوات سابقة.

قلق إسرائيلي من نشر قائمة أثرياء روسيا ونسبة اليهود بينهم!

أعربت جهات إسرائيلية عن قلقها من عملية نشر قائمة أثرياء روسيا الاتحادية التي ضمت ٢٠٠ شخص من أصحاب المليارات (بالدولارات)، إذ بينت أن منهم ٤٨ ثريا من أبناء الديانة اليهودية، في حين أن مجموع ثرواتهم هو ١٣٣ مليار دولار، وذلك بعد أن جرى تصنيف الأثرياء إلى قوائم وأديان وظهر أن في القائمة، حسب النشر، ٢٢ قومية ومن أديان مختلفة.

واعتبرت جهات حقوقية أن هذا النشر الأول من نوعه فيه عمليا «تحريض على الأجانب»، وعلى أولئك من غير الروس المقيمين في روسيا.

وقال عضو في اللجنة الاستشارية في مجال حقوق الإنسان في مكتب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن هذا بمثابة «نشر نازي»، وقد يؤدي إلى مشاكل.

وتبين من المعطيات التي نشرتها أيضا الصحافة الإسرائيلية، أنه في حين أن ثروة ٤٨ ثريا من أبناء الديانة اليهودية تساوي ١٣٣ مليار دولار، بمعدل ٢ر٧٧ مليار دولار للثري الواحد، فإن ثروة ٨٩ روسيا آخر تساوي ١٦٥ مليارا، بمعدل ١ر٨٥ مليار دولار للثري الواحد.

ويعيش في روسيا حاليا قرابة ١٩٠ ألفا من أبناء الديانة اليهودية، مقابل أكثر من ٨٠٠ ألف في العام ١٩٧٠ (روسيا وحدها وليس الاتحاد السوفييتي)، ومن المتوقع أن يهبط عددهم حتى العام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٣٠ ألفا من دون تأثير الهجرة إلى إسرائيل، أي بمعدل ٢٥٠٠ سنويا، وهذا التراجع هو بفعل انصهار اليهود بين أبناء شعبهم من الديانات الأخرى، نتيجة الزواج المختلط الذي سجل أعلى نسبة في الدول التي يعيش فيها اليهود وهي ٧٠٪.

يحاول بنك ليثومي، ثاني البنوك الإسرائيلية، انقاذ نفسه، أو تقليص حجم التأثيرات السلبية والعقوبات التي قد تفرضها عليه الجهات الرسمية الأميركية، مع انتهاء التحقيقات ضده، بتهمة تقديم مساعدة ضمنية لربائز أميركان للتهرب من سلطة الضرائب الأميركية. وحسب تقديرات فإن القضية قد تكلف البنك دفع غرامات بقيمة ٢ر مليار دولار.

وكانت هذه القضية بمثابة ضوء أحمر لبنوك إسرائيلية، لمحاصرة المشكوك بهم كمتهربي ضرائب في دولهم، على الرغم من أن إسرائيل أبلغت هيئات دولية أنها ستطبق القوانين والأنظمة البنكية العالمية ابتداء من العام ٢٠١٨، وكما يبدو إلى حين انتهاء مفعول قانون يمنح أثرياء العالم من اليهود إمكانية نقل أموالهم إلى البنوك الإسرائيلية، واستمرار نشاطهم في العالم، دون أن يدفعوا ضرائب للخزينة الإسرائيلية.

ويواجه بنك ليثومي منذ ثلاث سنوات واحدة من أكبر القضايا، التي ستجعله يدفع ثمنا باهظا قد يؤثر سلبا على مكانته في العالم وقدراته المالية، إذ أن ثلاث هيئات أميركية رسمية تجري تحقيقا متشعبا ضد البنك، بتهمة أنه ساعد أثرياء أميركان على التهرب من دفع الضرائب للخزينة الأميركية، من خلال شركة فرعية للبنك في سويسرا، وأيضا في فروع البنك في إسرائيل، وحتى في الولايات المتحدة ذاتها.

ويقول تقرير لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية إنه إذا ما نجح البنك في التوصل إلى تفاهات مع السلطات الأميركية، فإن القضية ستكلفه عقوبة ضخمة نسبية له، وتقدر بـ ٢ر مليار دولار، منها ٢ر مليار دولار كغرامة، و٣٠٠ مليون دولار ككفالة لإجراءات القضية، وقيل أيضا إن البنك أبلغ شركة التامين الذي يؤمن لديها، نيته تشغيل بوليصة التامين، كي تساهم في دفع الغرامة التي قد يتكبدها.

وكان تقرير إسرائيلي نشر قبل أكثر من عام، قد أكد أن إسرائيل باتت «دفيئة» لمتهربي دفع الضرائب، من يهود العالم، الذين يستفيدون من قانون أقرته إسرائيل قبل ١١ عاما حينما كان بنيامين نتنياهو وزيرا للمالية، بهدف تشجيع كبار أصحاب المال اليهود في العالم على الهجرة إلى إسرائيل.

وكان القانون الذي أقر في العام ٢٠٠٣ ساريا لمدة خمس سنوات، ثم جرى تجديده في العام ٢٠٠٨ إلى عشر سنوات أخرى، ويمنح المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثا عما يسمى بـ «الهجرة النوعية»، بمعنى استخدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وجرى تعديل القانون في حينه بقصد تخفيف الهجرة إلى إسرائيل، والتي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة، مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي، وكان هدف المشرع هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصاديا في إسرائيل، في سنوات هجرتهم الأولى، حسب تعبير الصحيفة، إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون بإسرائيل «دفيئة» لمتهربي دفع الضرائب.

وتقول المحللة الاقتصادية ميراف ارلوزورف «ليس

البنوك الإسرائيلية، «دفيئات» عالمية لمتهربي الضرائب.

صعبا أن نفهم لماذا كل يهودي لديه أملاك في العالم ومعنى بالتستر عليها، كي لا يدفع الضرائب، يقفز إلى الفرصة السانحة (إسرائيل)، وليس صعبا فهم لماذا يقوم يهود مستقيمون، لا يخفون أموال عن الضرائب (في دولهم) لكنهم معنيون بتقليص حجمها، بالقفز هم أيضا على الفرصة السانحة.

ويقول التقرير إن القانون الإسرائيلي المعدل، يعني المهاجرين في السنوات العشر الأولى لهجرتهم من تقديم تقارير لسلطات الضرائب عن نشاطهم الاقتصادي في الخارج، وعن أملاكهم العقارية، وهذا «ما جعل إسرائيل ملجأ ضريبة دي لوكس لليهود الأثرياء، فمنذ الآن لديهم دولة، إذا ما انتقلوا للعيش فيها، فإنهم معفيون من دفع الضرائب».

وجرت في السنوات الأخيرة محاولات برلمانية عديدة لتعديل القانون الإسرائيلي، وقد واجهت الفشل، وكما يبدو بسبب ضغوط كبيرة من داخل إسرائيل، ويقول ذلك التقرير إن إسرائيل لم ترجع من زيادة مداخيل، ولا من فتح أماكن عمل جديدة من استثمارات أولئك الأثرياء، كما أن القانون بصيغة القائمة أيضا حاليا لا يلزمهم بالبقاء في إسرائيل بعد تلك الفترة، بمعنى أنهم وحدهم المستفيدون من القانون. وذكر التقرير أن كثيرين من الأميركيان اليهود يحصلون على الجنسية الإسرائيلية لهذا الغرض، بينما يواصلون نشاطهم

المالي في الولايات المتحدة. وقالت يومها صحيفة «ذي ماركر» إن تهديد جهات دولية، ودول أخرى، بوقف التعاون مع إسرائيل في قضايا تهريب الأموال وتبييض الأموال، قاد إلى أن تبدأ إسرائيل في التعاون مع الانتربول في مثل هذه القضايا. وقبل فترة نفذ «الانتربول»، بمساعدة شرطة إسرائيل، مدهامة لعدد من البيوت الفخمة، في واحدة من ضواحي مدينة هرتسليا، التي يسكنها كبار الأثرياء في إسرائيل، وكان الهدف البحث عن أثرياء فرنسيين يهود متهمين بالتهرب من دفع ضرائب بقيمة ٥ مليارات دولار، جاؤا إلى إسرائيل «واختبأوا فيها».

وتقول صحيفة «ذي ماركر» في تقرير لها في الاسبوع الماضي، إن القرار الإسرائيلي وقرار بنوك إسرائيلية بالشروع فورا في تطبيق الأنظمة الدولية، وعدم انتظار دخول القرار الإسرائيلي حيز التنفيذ في العام ٢٠١٨، آثار حالة اعتراض لدى الأثرياء اليهود في العالم، الذين تلقوا أموالهم للبنوك الإسرائيلية بفعل القانون القائم، وبعد أن تلقوا ضمانات بأن حساباتهم لن تكون مكشوفة للسلطات الرسمية في دولهم.

وتشير الصحيفة إلى أن الأثرياء الذين يودعون مئات ملايين الدولارات، يرفضون التوقيع على تعهدات بالسماح للبنوك بكشف حساباتهم أمام سلطات دولهم، وتبين أيضا أن هؤلاء تلقوا ضمانات بأن تسجل

ضغوط دولية تلازم البنوك الإسرائيلية بلجم حسابات الأجانب متهربي دفع الضرائب!

إسرائيل واحدة من «دفيئات» متهربي الضرائب في العالم* الضغوط التي مورست في العامين الأخيرين دفعت البنوك الإسرائيلية لاتخاذ إجراءات ضد أجانب مودعي أموال ضخمة لديها* التحقيقات الأميركية ضد بنك «ليثومي» الإسرائيلي أجبرت البنوك الإسرائيلية على إعادة حساباتها من جديد* إسرائيل أبلغت منظمة OECD عن تطبيقها للقوانين الدولية ابتداء من العام ٢٠١٨ لكن البنوك بدأت منذ الآن*



حساباتهم البنكية بأسماء مستعارة، وكل هذا باتت البنوك الإسرائيلية مجبرة على التراجع عنه، وإلا ستجد نفسها في المطب الذي سقط فيه بنك ليثومي. وتقول الصحيفة إنه في ظل غياب قرار إسرائيلي رسمي واضح، بشأن التعامل مع الأنظمة الدولية، والإعلان عن دخولها حيز التنفيذ فقط في العام ٢٠١٨، فقد بدأت البنوك تستخدم مستشاريها القضائيين، ومستشارين دوليين، وبموازاة ذلك، بدأت تتخذ إجراءات احتياطية، ضد مودعي أموال أجانب لديها، وهذا ما حصل مثلا في بنك «هيبينليثومي»، حينما أراد أحد المودعين الأجانب سحب ١٠ ملايين دولارات من حسابه، ففوجئ بطلب البنك أن يوقع على ورقة تعهد لكشف الأمر أمام السلطات الضريبية في دولته، إلا أن الشخص رفض، وجاء في اليوم التالي برقعة محام من طرفه، وبعد جدل طويل مع البنك، أصر الأخير على موقفه معلنا عن رفضه تحرير أي مبلغ من دون التوقيع على التعهد. وكما يبدو فإن إسرائيل وصلت إلى نقط الحسم، ولنقل نقطة الحرج، في مواجهة الأنظمة الدولية، بعد أن كانت قد سنت قانونا ينقض تلك الأنظمة، ويجعلها دفيئة لمتهربي الضرائب، وخاصة اليهود منهم، ولا مفر أمامها، سوى أن تنصاع للأنظمة وتلغي القانون، وإلا فإنها ستعرض بنوكها التجارية لمشاكل مع العالم أكبر من تلك التي يواجهها بنك ليثومي.

فجوات الرواتب تبقى على حالها وليبد يدعو لرفع الحد الأدنى من الأجر!

* متوسط الأجور في العام الماضي بلغ ١٧٤٠ دولاراً ويشكل ٧٠٪ من معدل الأجور * الفجوة بين رواتب اليهود والعراب تتراوح من ٢٣٪ إلى ٤٥٪* وزير المالية يقترح رفع الحد الأدنى للأجور المجدد منذ سبع سنوات *

الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين، كانت آخرها العام ٢٠٠٨، وارتفع إلى المستوى الذي هو عليه الآن. وبحسب مصادر الوزارة، فإن لبيد سيبدأ إلى جلسات مع رئيس اتحاد النقابات العامة «الهستدروت»، واتحاد أرباب الصناعة، بهدف التوصل إلى صيغة اتفاق بشأن رفع الحد الأدنى من الأجر.

وسارع رئيس الهستدروت آفي نيسانتورن لإعلان أن رفع الأجر الحد الأدنى بنحو ٥٣ دولارا لا يكفي وطالب بزيادة مضاعفة على الأقل، بمعنى بنحو ١٠٦ دولارات، خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي يتميز باتساع ظاهرة «اللامساواة»، واتساع الفجوات الاجتماعية، كما أكد نيسانتورن. وانضمت إلى الجدل محافظة بنك إسرائيل كرنيت فلوغ، التي قالت في مؤتمر اقتصادي في تل أبيب، إنها تؤيد رفع الحد الأدنى من الأجر، بشرط أن لا يسوق هذا بالاقتصاد، حسب تعبيرها، وطلبت بتوسيع سوق العمل، وضمان عدد أماكن عمل أكبر، بشكل يضمن استيعاب العرب والمتدينين المتزمتين «الحريديم» بالشكل المناسب.

وكان النائب دوف حنين، من كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، قد أطلق في الصيف الماضي، حملة شعبية لرفع أجر الحد الأدنى لساعة العمل إلى ٣٠ شيكلا، أي ما يعادل اليوم ٧ر دولار، ما يعني زيادة بنسبة ٢٢٪ عما هي عليه اليوم، ما سيرفع أجر الحد الأدنى إلى أكثر من ١٤٠٠ دولار، وهو أبعد بكثير نسبيا مما يعرضه لبيد. وحظي مشروع حنين بدعم جهات اجتماعية عديدة، إلا أن فرص قبوله ضئيلة بل معدومة.

وجاء هذا التقرير في خضم نقاش اثاره وزير التعليم شاي بيرون، بدعوته إلى إعادة احياء وتطوير المدارس المهنية، التي كانت قائمة بكثرة حتى مطلع سنوات التسعين، وتعلم هنا حرفية، ولكن مع تطور العلم، وأيضا الصناعة، فقد أوقفت تلك المدارس هذه المواضيع وتحولت إلى مواضيع مهنية علمية، مثل حاسوب، ووظائف مكتبية وغيرها، وهي عادة مدارس كان يتوجه لها الطلاب الذين ليس لديهم تحصيل علمي عال.

ولادت دعوة بيرون انتقادات من جهات اقتصادية، وحتى من بنك إسرائيل المركزي، واعتبر المنتقدون أن تلك المدارس لم تخرج طلابا بمستويات نجاح كافية.

ليبد «يريد رفع الحد الأدنى من الأجر»

قالت مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية إن وزيرها لبيد ينوي طرح مبادرة لرفع الحد الأدنى من الأجر، الذي يشهد جمودا منذ نحو ست سنوات، وهو يبلغ حاليا نحو ١١٥٠ دولار، وفق معدل الصرف في الأيام الأخيرة، إلا أن لبيد لا يأتي بـ «ثورة» فكل ما يعرضه لا يتعدى ٥٣ دولارا شهريا، وهو أبعد بكثير من الضروري. وكان الحد الأدنى من الأجر قد شهد تجميدا على مدى نحو ست سنوات، حينما كان سعره بموجب سعر الصرف اليوم ألف دولار (في حينه ٨٨٠ دولار)، إلى أن بادرت حكومة إيهود أولمرت، بمبادرة من كان وزيرها للدفاع ورئيسا لحزب العمل عير بيرتس، في العام ٢٠٠٦، لرفع

وكما هي حال عشرات السنين، فقد بين التقرير الفجوة الكبيرة بين رواتب اليهود والعرب، فمثلا معدل أجر مهني أكاديمي عربي لا يصل إلى ثلث معدل أجر يهودي بنفس المستوى، فمتوسط أجور اليهود في العام الماضي بلغ ١٨٤٤ دولارا، ومتوسط أجور العرب بلغ ١٤٣٢ دولارا، ما يعني نحو ٧٧٪ من أجور اليهود.

لكن إذا جرى تصنيف الرواتب على مستوى الرجال والنساء، فنرى أنه في حين أن معدل الأجور غير الصافية للرجال اليهود ٣٠٨٢ دولارا، فإن معدل الرواتب غير الصافية لدى الرجال العرب بلغ ١٧٠٧ دولارات، بفارق نحو ٤٥٪، وتتقلص هذه النسبة بما بين ٧٪ إلى ١٠٪، حينما يجري الحديث عن الراتب الصافي. كذلك، فإن الفجوة بين النساء اليهوديات والعربيات، على مستوى معدل الأجور غير الصافية، بلغت ٣٦٪، ويبلغ لدى النساء اليهوديات ما يقارب ١٩٩٩ دولارا، مقابل ١٣٧٩ دولارا للنساء العربيات.

رواتب الشهادات الأكاديمية أعلى من المهنية

وكان تقرير لمنظمة الدول المتطورة OECD، نشر في الأيام الأخيرة، قد أظهر فجوة كبيرة تصل إلى ٥١٪ بالمعدل، بين رواتب أصحاب الشهادات الأكاديمية، وأصحاب الشهادات المهنية، ويعد هذا الفارق الثالث من حيث كبره، بعد اليابان- ما يقارب ٨٩٪ والولايات المتحدة الأميركية- ٦٦٪، بينما معدل الفجوة في دول OECD هو ٣٤٪.

المتدينون يزدون تغلغلهم في الجيش الإسرائيلي ويطالبون بتدينه!

«نسبة المتدينين من التيار الديني الصهيوني في دورات الضباط في الجيش الإسرائيلي ترتفع بعشرة أضعاف خلال عقدين وتصل إلى ٤٠٪ في هذه المرحلة» خبراء يحذرون من انتشار وتعميق التعاليم الدينية وخطها بالأوامر والتوجهات العسكرية» الخبراء يحذرون من أن النهج القائم في السنوات الأخيرة قد يساهم في محاصرة العلمانيين في الجيش» رغم «القلق» المعلن فإن المؤسسة الحاكمة تعلن إصرارها على تجنيد «الحريديم»



اظهر العدوان الأخير على قطاع غزة مدى تغلغل نفوذ التيار الديني الصهيوني في صفوف الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، وخاصة في سلك الضباط، وهذا ما استنتجه تحقيق في صحيفة «هآرتس»، وهو استنتاج يدعم أبحاثا نشرت في السنوات الثلاث الأخيرة، وأظهرت مدى انتشار هذا التيار الديني المتشدد سياسيا، وبحسب تقارير مختلفة، فإن هذه الظاهرة تخلق المؤسسة العسكرية من إمكانية سيطرة المتدينين على قيادة الجيش، وسيطرة الأيديولوجيات التي يتبنونها على نهج الجيش مستقبلا. وتقول «هآرتس» في تقريرها إن «عملية الجرف الصامد» (العدوان على غزة) «كانت فرصة أخرى لمعرفة تغيرات وجه الجيش الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، وتحوله إلى منظمة تتزايد وتتعزز فيها اسس دينية، مثل صلوات جماعية حاشدة قبل التوجه إلى القتال، وأقسام النساء (المجنذات) عن أطر مختلفة في الجيش، وتعزيز قوة الحاخامية العليا، وبلورة وتغلغل أوامر تتعلق بشكل مباشر بالشؤون الدينية، ونشاط تختلط فيه أوامر الحاخامية العسكرية والأوامر العسكرية العليا التي تتعلق بوجهات نظر دينية خلال القتال، وايضا الحياة اليومية في الجيش.»

وتضيف الصحيفة في تقريرها أن عشرات الشهادات والإفادات التي جرى جمعها من الجنود تشير بشكل واضح إلى أن «الصهيونية الرسمية عالقة في صدام يومي، وفي مواجهة القوة المتصاعدة لوجهات النظر والقيم الدينية، التي تفرض بأشكال مختلفة في إطار الأوامر المفروضة على الجنود.»

ويستعرض التقرير حالات كثيرة لانعكاس تزايد قوة وتأثير التيار الديني الصهيوني على الجيش، وهذا ما أظهرته أبحاث ظهرت في السنوات الأخيرة، ومنها ما ظهر في كتاب الأخير النفسي الأسبق في الجيش، رؤوفين غال، الذي صدر في منتصف العام الماضي ٢٠١٣، وبين أنه في السنوات العشرين الأخيرة قفزت نسبة المتدينين من التيار الديني الصهيوني، من بين الذين أنحوا دورات ضباط في الجيش، من ٤٪ في مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي، إلى ٤٠٪ في مطلع العقد الثاني من القرن الـ ٢١ الحالي.

ويبين بحث مشابه ظهر في منتصف العام ٢٠١١، في المجلة العسكرية الشهرية «معارضوت»، الصادرة عن الجيش الإسرائيلي، أن نسبة الضباط المتدينين المتشددين من بين ضباط وحدات الخنفي في سلاح المشاة كانت في العام ١٩٩٠ في حدود ٢٥٪، وارتفعت حتى العام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٣١٪، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تراجعت في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٦٪ بفعل زيادة عدد الضباط العلمانيين، فإن توجه الزيادة قائم ودائم.

وحسب تقارير مختلفة، فإن الجيش يمتنع عادة عن نشر معطيات كهذه، بزعم أنه لا ينظر إلى الضباط من خلال معتقداتهم الدينية وغيرها، إلا أن السبب الحقيقي لتكتم الجيش على هذه المعطيات هو الخوف من أن يؤدي النشر إلى قلق سياسي من أن التيار المتشدد في طريقه للسيطرة على قيادة الجيش في سنوات قليلة مقبلة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الإحصائيات التي تنشر ما كانت تنتشر لو لم يفتح الجيش أمام الباحثين تقاريره الداخلية ويصادق على نشرها.

ويقول الدكتور غال إنه تلاحف في السنوات الأخيرة «تغيرات بنوية في الجيش، مثل الحاخامية العسكرية، التي اتسع مجال عملها، وبلات أكثر فعالة من فترات سابقة، ونشاطها يتغلغل أكثر ميدانيا، مثل نشر القيم الدينية المتعلقة بالقتال، وأضاف أن



جنديا بيانا على صفحة الفيسبوك يعلنون فيه رفضا مسبقا لإخلاء أي يهودي (مستوطن).

ليس وليد صدفة

ما يحصل في الجيش في العقدين الأخيرين ليس وليد صدفة، بل هو عملية تدريجية يشهدها الشارع الإسرائيلي في المرحلة ذاتها، مع تنامي أعداد المتدينين، إن كان من التيار الديني الصهيوني، أو من التيار الديني المتمزت «الحريديم». فبحث جامعة حيفا الصادر في خريف العام ٢٠١٠، تنبأ بأن يكون ٥١٪ من سكان إسرائيل هم من المتدينين اليهود من الشريحتين، وهذا يعني قرابة ٤٤٪ من اليهود وحدهم، بناء على تلك التقديرات.

ويقول البحث الصادر في منتصف العام ٢٠١١، والسابق ذكره هنا، إن هذه الزيادة في أعداد المتدينين اليهود من التيار الديني الصهيوني في الجيش، نابعة من أن المدارس الدينية التحضيرية للخدمة العسكرية تمني الثقافة العسكرية، فمثلا ٨٠٪ من طلاب هذه المدارس الدينية يختارون التوجه إلى الوحدات القتالية في جيش الاحتلال، مقابل ٤٠٪ من مجمل المتخرطين في الجيش بشكل عام يختارون الوحدات القتالية.

كذلك فإن نسبة الضباط المتدينين المتشددين في الوحدات القتالية تصل إلى ٢٥٪ من مجمل الوحدات القتالية، بينما نسبة الضباط المتدينين في سائر وحدات الجيش تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٩٪. ويذكر هنا أن فرص الارتقاء في مناصب الجيش أكبر أمام من يخدمون في الوحدات القتالية.

الكنيست تصادق نهائيا على قانون منع الإفراج المبكر عن أسرى فلسطينيين

قانون يكشف حقيقة النوايا الإسرائيلية الرسمية ومدى جديتها في أي مفاوضات سياسية مستقبلية!

«القانون الذي أقر وفق اقتراح تقدم به ٨ أعضاء كنيست مطابق لمشروع قانون حكومي كانت

اللجنة الوزارية لشؤون التشريع قد أقرته في أيار الماضي بتأييد صريح من رئيس الحكومة نتنياهوا!»

أقرت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، الأسبوع

الماضي (يوم ٢٠١٤/١٧/٣)، وبصورة نهائية بالقراءتين الثانية والثالثة، قانونا خاصا يمنع الإفراج المبكر عن أسرى فلسطينيين في إطار صفقات تبادل، (قبل انقضاء محكومياتهم) إذا كانوا قد أدبونا . في محكمة إسرائيلية . بنهمة «القتل في ظروف استثنائية الخطورة» وفرضت عليهم عقوبة السجن المؤبد، والقانون الجديد يقوم على اقتراح تقدمت به مجموعة من أعضاء الكنيست (ثمانية أعضاء) تشمل: أيبيل شاكيد، أوريت ستروك، شولي معلم -رفائيلي ومردخاي يوغيف (من حزب «البيت اليهودي»)، ياريف ليفين (من «الليكود»)، ووربت أليوتف (من «إسرائيل بيتنا)، يسرائيل حسون (من «كديما») ودافيد تمور (من حزب «هشوعا» / الحركة).

ويشكل القانون الجديد هذا تعديلا لقانون أساس: رئيس الدولة، يحذ من صلاحية رئيس الدولة منح العفو، سواء إلغاء المحكومية أو تقصير مدتها، وتحديدًا للبدن ١١ منه، تحت عنوان «منع إطلاق سراح قتلة»؛ ويقضي التعديل بإضافة بند (ب-١)، بعد البند ١١ (ب)، نصه: «على الرغم مما ورد في البند الصغير (ب)، في قرار الحكم بحق من فرضت عليه عقوبة السجن الفعلي المؤبد بسبب المخالفة حسب البند ٣٠٠ من قانون العقوبات (١٩٧٧) . بحق المحكمة أن تقرر أنه نظرا لأسباب خاصة يتم تفصيلها، يمنح رئيس الدولة من منح العفو أو تخفيف العقوبة، سواء بتقصيرها أو استبدالها.»

أما البند (ب) المذكور، فهو الذي ينص على أن: لرئيس الدولة صلاحية منح العفو لمجرمين وتخفيف عقوبتهم، سواء بتقصيرها أو استبدالها.»، وأما البند ٣٠٠ من قانون العقوبات، فهو الذي ينص على وجوب فرض عقوبة السجن المؤبد (وليس أقل منه) على من أدين بارتكاب جريمة القتل العمد.

ويقضي التعديل الجديد بمنع «لجنة الإعفاءات» الخاصة التابعة لمصلحة السجن، والتي تنظر عادة في طلبات السجناء إطلاق سراحهم قبل انقضاء مدة محكوميتهم، من النظر في طلب سجين أماني أو جنائني (!) قبل انقضاء ١٥ عاما على الأقل منذ اليوم الأول من محكوميته، ومنعها من

التوصية بتقصير محكوميته إلى مدة تقل عن ٤٠ سنة. -وفضلا عن ذلك، يقضي التعديل بمنع إطلاق سراح أي شخص أدين بالقتل العمد في ظروف خطيرة، في إطار «صفقات سياسية مستقبلية» (صفقات تبادل أسرى). كما يقضي، أيضا، بسريان هذا التعديل على من لا يزال يمثل للمحاكمة ولم تقرر المحكمة عقوبته بعد، شريطة أن تتيح المحكمة للأطراف المعنية عرض ادعاءاتها بهذا الخصوص. ولا يسري مفعول هذا القانون الجدي بأثر رجعي، بمعنى أنه لا ينطبق على الأسرى الذين قد انتهت محاكمتهم وتم فرض العقوبة عليهم، قبل إقرار القانون.

الهدف: شل القدرة على عقد صفقات تبادل أسرى وإدارة مفاوضات سياسية!

وفي أعقاب مصادقة الكنيست على هذا القانون وإقراره نهائيا، قالت إحدى المبادرين إلى تقديم مشروع القانون هذا، عضو الكنيست أيبيل شاكيد: «هذا القانون يأتي ليضمن عدم إطلاق سراح القتلة الأوغاد مستقبلا... أتمنى أن لا نحتاج إلى تطبيق هذا القانون، لكن التاريخ يثبت أننا سنحتاج إلى ذلك، بالتأكيد!»

أما عضو الكنيست شولي معلم -رفائيلي فاطلقت على القانون الجديد اسم «قانون المخربين» (!!) موضحة أن «الهدف منه هو ضمان منح الحكومة من إطلاق سراح أسرى اأقترفوا جرائم قتل، وأن «هذا القانون يعيد إلى السياسة الإسرائيلية تعقلها وأخلاقيتها في كل ما يتعلق بإطلاق سراح المخربين، بعد سنوات طويلة من فقدان الطريق العقلاني والأخلاقي!»

أما رئيس حزب «البيت اليهودي»، الوزير نفتالي بينيت، فقال مباركا إقرار القانون: «ينبغي للمخربين أن يموتوا في السجن... وهذا ما سيكون منذ الآن!! وأضاف: «في إقرار

هذا القانون، أيضا، رسالة واضحة إلى المجتمع الذي يجد القتلة ويطلق أسماءهم على ساحات عامة مفادها أن سياسة «أقتلت وتحترت؟» التي كانت سارية حتى الآن قد انتهت وأن كل من تسول له نفسه المس بمواطني دولة إسرائيل سيقضي بقية حياته خلف القضبان!»

عمليا . وطبقا للقانون الإسرائيلي القائم - إلغاء قرار اللجنة المذكور وعدم تأييد الحكومة لمشروع القانون، رسميا، بل اضطرارها إلى إعادة النظر فيه، مجددا، وحيال ذلك، «تجند، المعنويون جميعا خلف المبادرة «الشخصية» التي أطلقها أعضاء الكنيست المذكورون، خاصة وأن الموقف الرسمي الذي صدر عن حزب «يوجد مستقبل» لتوضيح خطوة ييري المذكورة تضمن اعترافا صريحا بأن اعتراض بييري جاء، أيضا، ردا على اعتراض قدمه الوزير أور يريئيل («البيت اليهودي») على مشروع قانون حكومي آخر يسمى حزب «يوجد مستقبل» إلى تشريعه، هو «قانون الحمل البديل» (أو: تاجير الرحم). ومن هنا، فإن معارضة بييري وحزبه لمشروع القانون الذي يمنح الإفراج المبكر عن أسرى فلسطينيين لم تكن معارضة مبدأية، بل محاولة سياسية داخلية هدفت إلى ممارسة الضغط على حزب «البيت اليهودي» لسحب معارضته لمشروع «قانون الحمل البديل»!

ومن بين الأحزاب الصهيونية كلها، لم يكن سوى حزب «ميرتس» معارضا لمشروع القانون الجديد، إذ قالت رئيسته، عضو الكنيست زهافا غالون، إن أصحاب القانون «يميزون

بين دم ودم، ويفضلون ضحية على أخرى»، مؤكدة أن الهدف المركزي من هذا القانون هو «التخريب على أية مفاوضات سياسية وإجهاض أي احتمال للتوصل إلى تسوية سياسية . سلمية مع الشعب الفلسطيني.

(التي يأتي القانون لحد من صلاحيتها وتكبير يديها هي ذاتها!) كانت شريكة في هذا المسعى التشريعي، الذي يضع قيودا جوهرية مشددة على قدرة التحرك السياسي للحكومة الإسرائيلية من عقد صفقاتها وتصريحات قادتها بشأن «الرغبة في تحقيق السلام» من خلال مفاوضات سياسية تجرى مع الشعب الفلسطيني، بوجه خاص، ومع قيادته الرسمية.

فقد كانت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع صادقة، في أيار الماضي، على مشروع قانون حكومي (!) مطابق للقانون الذي أقر أخيرا، نصا وروحا، ثم تبين لاحقا أن ذلك المشروع الحكومي يحظى بتأييد واسع بين أعضاء الكنيست من أحزاب سياسية مختلفة، من «اليسار» ومن اليمين على حد سواء، وأقرت اللجنة مشروع القانون، وقتها، بأصوات أغلبية أعضائها (سبعة وزراء من «الليكود» - إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي»)، مقابل معارضة ثلاثة وزراء هم: يعقوب بييري (الذي لم يكن حاضرا في تلك الجلسة) وياعيل غيرمان (وكلاهما من «يوجد مستقبل») وتسيبي ليفني («الحركة»، رئيسة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع).

وكان أعلن آنذاك أن وزراء الليكود - إسرائيل بيتنا صوتوا مؤيديا لمشروع القانون، بتوجيهات مباشرة من زعيم حزبهم ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي أوضح لاحقا تأييده الصريح لمشروع القانون حين قال في مستهل جلسة للحكومة الإسرائيلية: «طوال ٤٠ عاما، تم الإفراج عن عشرة آلاف مخذب، لاعتبارات مختلفة. إنها ليست مسألة قيادة، بل مسألة تغيير اتجاه عام، إنه ليس تغييرا بمقدار ١٨٠ درجة، لكنه تغيير اتجاه أويده!»

وكان قرار اللجنة الوزارية ذلك متزامنا مع وموارزا للتحرك في الاتجاه ذاته الذي كان يقوم به أعضاء الكنيست المذكورون أعلاه.

غير أن ما أهض هذا «المسعى الحكومي» آنذاك هو الاعتراض الذي قدمه الوزير يعقوب بييري («يوجد مستقبل»). عضو اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، على قرار اللجنة التصديق على مشروع القانون، الأمر الذي يعني

متابعات

حول منهج الفساد في إسرائيل:

أولمرت مجرد مثال للعلاقة بين رأس المال والحكم!

«خريطة علاقات غير عفوية ولم يعد بالإمكان تخبئتها. إنها دائرة مغلقة من السياسيين، كبار موظفي البنوك، كبار موظفي شركات التأمين، مستوردي سيارات وأثرياء ومتبنوئي مواقع قوة، وجميعهم يحصلون على امتيازات، وفي طريقهم يؤثرون كثيرا على بنية الاقتصاد الإسرائيلي وعلى الديمقراطية، وحتى على غلاء المعيشة»



أولمرت وزاكين خلال إحدى جلسات محاكمتهما.

بثت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، مساء يوم الجمعة الماضي، تسجيلات صوتية لمحادثات بين رئيس حكومة إسرائيل السابق، إيهود أولمرت، وسكرتيرته وأمينة سره، شولا زاكين، وذلك في سياق محاكمة أولمرت بتهم فساد وتلقي رشاي، وقال أولمرت في أحد التسجيلات إن وزير الدفاع في حكومته، إيهود باراك، «يأخذ رشاي بملايين وعشرات الملايين». وفي أعقاب نشر التسجيلات، نفى باراك ادعاءات أولمرت.

وقال أولمرت لسكرتيرته، في هذه التسجيلات، عن باراك «سينتهي به الأمر في السجن، أذكرى ما أقول لك، شولا... كان رئيس الموساد عندي... الجميع يأتون إليّ... إنه يأخذ رشاي بملايين وعشرات الملايين... لا توجد صفقة سلاح ترمها إسرائيل... الجميع يتحدثون عن ذلك»، وفي رده على سؤال زاكين «أين المال؟»، يجيب أولمرت أن باراك «يخبئه... في سويسرا أو في مكتب محام ما، وهو يحوله إلى شركة لا يظهر اسمه فيها».

وعقب باراك على ذلك بالقول إنه «لا أساس من الصحة لهذا الأمر. وهذا غباء لا يستحق الرد وخاصة في هذه الأيام. ولا ينبغي الحكم على إنسان في ضائقة»، في إشارة إلى أن أولمرت يخضع للمحاكمة. إلا أن هذه التسجيلات الصوتية، التي باتت تعرف باسم «تسجيلات شولا»، أثارت ضجة إعلامية واسعة في إسرائيل، خاصة وأنه ترافقها رسائل خليوية على هواتف مموّلة (SMS) بين أولمرت وزاكين. ويكشف مضمون هذه التسجيلات الصوتية والرسائل الخليوية سعي أولمرت من أجل الحصول على أموال له ولزاكين، وتوظيف مقربين في وظائف حكومية وشركات إسرائيلية كبرى، مستخدما علاقاته مع كبار المسؤولين في الوزارات ومع كبار رجال الأعمال والأثرياء، وذلك قبل أن تنقلب زاكين عليه وتنحلت إلى «شاهد ملك» ضد.

نادي رأس المال والحكم

ورأى تقرير نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، يوم الجمعة الماضي، أن هذا الفساد السلطوي لا يتعلق بأولمرت وحده، وإنما هو «منهج أعوج تم تطويره إلى نادي رأس المال والحكم. وهذا منهج يحقق فيه

أعضاؤه أرباحا على حساب الآخرين». وخلفا لمكاتب التشغيل الحكومية المضربة عن العمل منذ أسابيع، والتي حتى عندما تكون مفتوحة فإنها لا توفر العمل للمتوجهين إليها، فإن «مكاتب التشغيل» لدى النخب الاقتصادية، الأعضاء في «نادي رأس المال - الحكم»، تعمل طوال الوقت، بنجاح، من دون إضرابات أو نزاعات. وحسما وصف ذلك تقرير «ذي ماركر»، فإنه من أجل الوصول إلى «نادي رأس المال - الحكم»، لا يحتاج المرء إلى ركوب حافلة توصله إلى زحمة وسط المدينة، والوقوف في الطابور وختم بطاقة يحملها العاطلون عن العمل. وإنما «من أجل الحصول على عمل يلحم به المرء، الرسالة الخليوية تكون كافية. وإذا لم يتعلم الحصول، صدقة، على عمل، فإنهم يرتبون له عملا بدلا على الفور».

وكشف الأسبوع الماضي عن جزء من التسجيلات الصوتية والرسائل الخليوية بين أولمرت وزاكين. وقد أدار الأثنان، على مدار سنوات، بلدية القدس وبعد ذلك وزارات هامة بينها وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل

ثلث المهاجرين من إسرائيل هم من الروس الذين لم يُعترف بيهوديتهم

فإن هذا يؤثر على الشعور بالانتماء..

وتابع أن أعداد المهاجرين الروس من إسرائيل تعبر عن اتجاه متواصل في السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أن عدد الذين يعرفون كـ«م» يفتقرون لدين» هو ٣٥٠ ألفا

تقريبا. واعتبر أن مصاعب التهود تدفع من يعرفون بأنهم «يفتقرون لدين» إلى الهجرة «ومن يعتقد مختلف ذلك عليه أن يفسر نسبة المهاجرين من إسرائيل بينهم. والتهود هو جزء من القصة وليس كلها، وهو أحد مؤشراتنا البارزة، لأنه عندما تقوم بالتهود وتصبح جزءا من الكل، يصعب انتماؤك أقوى، وعندما تكون خارج هذا الكل فإنه يكون أسهل عليك أن تغادر. وحقيقة أنه

حتى مكتب الإحصاء المركزي يصفهم بـ«الأخرين» هو أمر يعطيك إشارة لمدى اختلافهم عن الإسرائيليين». ويشار إلى أن «قانون العودة» يعرف اليهودي كل من

لديه جد أو جدة يهوديان، أو زوج أو زوجة يهوديان. لكن من أجل أن يعتبر يهوديا لغرض الزواج، بموجب الشريعة اليهودية، فإن اليهودي هو من ولد لام يهودية، أو أن عليه التهود وفقا للشريعة اليهودية. وتفيد معطيات البنك الدولي بأن نحو ٣٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون خارج البلاد، وغالبيتهم العظمى في أميركا الشمالية. لكن كيرسنتي قال إن هذا العدد يتطرق إلى الأشخاص الذين ولدوا في إسرائيل، ولذلك فإنه يقلل من حجم ظاهرة الهجرة من إسرائيل. ووفقا لحسابات كيرسنتي فإن عدد الإسرائيليين الذين يعيشون خارج البلاد يتراوح ما بين ٥٠٠ - ٥٥٠ ألفا. وهذه المعطيات قريبة من معطيات مكتب الإحصاء المركزي. كذلك فإن هذه الأرقام لا تشمل أولاد المهاجرين الذين ولدوا خارج إسرائيل، لكنها تشمل ١٠٠ ألف مواطن عربي هاجروا من إسرائيل.

أولمرت ليس الوحيد!

لفتت الصحيفة إلى أن اسم مدير عام وزارة المالية السابق ورئيس بنك ديسكوت، يوسي باخار، هو واحد الأسماء التي تكررت في الرسائل الخليوية من أجل توظيف ابن زاكين. وبعد أن أبلغت زاكين أولمرت بأن ابنها التقى مع باخار، ومع يائير هامبورغر أيضا، سألها أولمرت عن نوع العمل الذي سيمارسه ابنها، وأجابت أنه سيعمل في ما يرونه مناسباً له. وبعد أن أجرى أولمرت اتصالات، أبلغ زاكين، برسالة خليوية، بأن «يوسي (باخار) سيعمل كل ما بوسعه من أجل إيجاد عمل له».

والسؤال هو، لماذا يتجدد باخار، الذي يسيطر على توفيرات بمبلغ ١٤٥ مليار شيكل، لتقديم مساعدة لأولمرت، بتوظيف ابن سكرتيرته؟ علما أن باخار لا يعتبر أحد رومز العلاقة بين رأس المال والحكم، وقاد، في العام ٢٠٠٣، أحد أهم الإصلاحات الاقتصادية، بفضل صناديق التقاعد عن البنوك، خلال ولاية بنيامين نتنياهو في وزارة المالية، وواجه ضغوطا هائلة من اتجاهات عديدة ومجموعات ضغط.

ورأت الصحيفة أن تجند باخار لمساعدة أولمرت ليس مفاجئا إلى هذه الدرجة، وربما تغير الرجل، الذي أصبح يتولى منصب رئيس بنك، مثلما تغير نتنياهو، إذ أن باخار إرم صفقة مع رئيس الهستدروت (نقابة العمال العامة في إسرائيل) السابق، عوفر عيني، قبل بضعة شهور، تقضي بأن يتلقى عيني مبلغ خمسين ألف شيكل شهريا من بنك ديسكوت مقابل تمثيل البنك في المفاوضات حول فصل موظفين. وتبين أن وظيفة عيني هذه لا حاجة لها، إذ أن البنك طرح برنامجا على موظفيه يقضي بأن يتنحى عن العمل كل من يرغب بذلك مقابل تعويضات سخية. وكان باخار أحد الضيوف في حفل زفاف عيني، في أيلول الماضي، وهو حفل أكثر ما يزهه كان حضور شخصيات في مواقع التأثير وأغنياء والعلاقات فيما بينهم.

ويرجع أن سبب توظيف عيني في بنك ديسكوت، هو أن الهستدروت برئاسة عيني تعاونت مع باخار عندما سعى إلى إخراج رئيس نقابة موظفي البنك إلى التقاعد. كذلك فإن باخار، بحكم منصبه، موقع على نتائج المعاملات المالية لمبالغ طائلة في الجهاز المصرفي في إسرائيل، لكن هذا لم يمنعه من تقاضي أجر بمبلغ ١٩ مليون شيكل في السنوات الأربع الأخيرة.

إلا أن باخار كان الأفضلية الثانية بالنسبة لزاكين، بينما الأفضلية الأولى هي أن يتم توظيف ابنها، نداف، لدى مالك شركة التأمين «هارثيل»، يائير هامبورغر. وقد كتبت في إحدى الرسائل الخليوية أن «الأفضلية لهامبورغر»، ولم يصمد نداف زاكين سوى نصف يوم في الوظيفة لدى هامبورغر. وكتبت زاكين إلى أولمرت «أسفة، لكن نداف عاد إلى البيت»، ورد أولمرت غاضبا «أبذل جهدا، واتوجه إلى أصدقاء وأماس ضغوطا عليهم وهو يغادر الوظيفة في اليوم الأول. سأرى ما يمكن فعله».

الجدير بالذكر، وما يمكن وصفه بسخرية القدر، أن نداف زاكين، الذي اهتم أولمرت باستقبله وتوظيفه في وظائف يحلم بها كثيرون، هو الذي أفتق والدته بالإدلاء بشهادتها ضد أولمرت.

«لا يتروكون جرحى في الميدان»!

باخار وهامبورغر، اللذان يجملان في الجهاز المالي الإسرائيلي، كانا ضالعين في مساعدة أعضاء آخرين في نادي رأس المال - الحكم. فقد قدا المساعدة لرجل الأعمال الثري نوحى دانكنر وشركائه في السيطرة على شركة «أي

دي بي»، وللعائلتين الثريتين مانور وليفانت، وعائلة مانور هي مستوردة سيارات بيجو وستروان وصاحبة السيطرة على «بنك إيهود». وعائلة ليفانت هي إحدى العائلات الثرية وتسيطر على شركات نقل.

واحتجاج دانكنر إلى مساعدة باخار وهامبورغر بعد أن واجهت شركة «أي دي بي» خطر الانهيار، وحاول طرح أسهم مالية لم يرغب أحد بشرائها بسبب عدم جدواها الاقتصادية. لكن وفقا للصحيفة، فإن «أعضاء نادي رأس المال - الحكم لا يتروكون جرحى في الميدان». ووافق العشرات من رجال الأعمال على شراء الأسهم بملايين الشواكل رغم الخسارة المتوقعة. وتجرع هامبورغر من ماله الخاص، وباخار اشترى أسهما بأموال الجمهور. وما حدث بعد ذلك هو أن طرح هذه الأسهم أدى إلى تسريع انهيار «أي دي بي» وهروب عائلتي مانور وليفانت من السفينة الفاخرة. بينما دانكنر متهم اليوم بارتكاب مخالفات جنائية.

والأمر المفاجئ في هذا السياق هو أن أولمرت، وبعد استقالته من رئاسة الحكومة، في العام ٢٠٠٨، بسبب الإعلان عن فتح تحقيق جنائي ضده بشبهة ارتكابه مخالفات فساد وتلقي رشاي، تم تعيينه رئيسا لمجموعة شركات عائلة ليفانت، وما زال في هذا المنصب حتى اليوم، رغم محاكمته وإدانته في قسم من القضايا ضده والحكم عليه بالسجن الفعلي، الذي لم يطبق بعد.

والرواية الرسمية لحصول أولمرت على هذا المنصب تقول إن مؤسس مجموعة الشركات، أبراهام ليفانت، يشعر بأنه مدين بحياته لوالد أولمرت، الذي تبناه عندما هاجر إلى إسرائيل. لكن الصحيفة لفتت إلى أن أولمرت، عندما أشغل منصب وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، ساعد منتجة الإسمنت الأكبر في إسرائيل، التي تسيطر عليها عائلة ليفانت و«أي دي بي»، بفرض ضرائب على استيراد الإسمنت. كذلك ساعد أولمرت، وهو من منصبه هذا ومسؤول عن «مديرية أراضي إسرائيل» وكوزير للمالية، عائلة دانكنر من خلال تغيير غاية استخدام أراضي شركة الملح التي كانت تملكها هذه العائلة. ومكّن هذا التغيير، الذي أدى إلى رفع قيمة الأراضي بشكل كبير للغاية، عائلة دانكنر من السيطرة على بنك هوبوليم بواسطة الحصول على قروض بمبالغ طائلة من بنك ليثومي.

ونجل زاكين ليس الوحيد الذي تم توظيفه من خلال العلاقات في نادي رأس المال - الحكم. فقد ذكرت زاكين في شهادتها أمام المحكمة أن شركة استثمر فيها رجل الجوهرات الثري، بني شطاي نيمتس، المسجلة في هولندا ولها مكاتب في نيويورك، وظفت شاولول أولمرت، نجل إيهود أولمرت.

شبكة العلاقات

وتردد في الرسائل الخليوية بين أولمرت وزاكين اسم مالك شركة «ريشت» الفاخرة بحقوق بث القناة الثانية، أودي أنجيل. وتبين من هذه الرسائل، التي كشفها القناة العاشرة، أن أنجيل حول شيكا إلى زاكين ضمن سلسلة شيكات شهرية يفترض أن تحصل عليها. وكتب أولمرت في إحدى هذه الرسائل أنه «سرتت عندما سمعت من أنجيل أنه تم التوقيع على الشيك الأول. الله لكثير منه. وسيكون هناك مثله في المستقبل»، لكن مكتب أنجيل نفى بشكل قاطع أنه تم إعطاء أي شيك لزاكين. ويرجع أن أولمرت قصد شيكات، بقيمة ٧٥٠٠ شيكل لكل شيك، حصلت عليها زاكين على مدار عام ونصف العام، من منظمة «فارييتي» التي يرأسها أنجيل. وعقب «فارييتي» بالقول إن «زاكين عملت في مجال تجنيد التبرعات لفرع القدس، وحقت

نجاحا وأنهت عملها».

ويوجد لأولمرت وأنجيل صديقة مشتركة، هي رئيسة الكنيسة السابقة، داليا إيتسيك، وتعمل إيتسيك في جمعية يرأسها أنجيل أيضا، باسم «كلمة مرور لكل تلميذ».

وقالت «ذي ماركر» إن أنجيل يعزز صداقته، في الفترة الأخيرة، مع رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، الذي خلف أولمرت. وقد كان الاثنان معا في دورة ضباط. وفي الأونة الأخيرة، عندما كان مستقبل القناة الثانية يواجه خطر الإغلاق، التقى أنجيل مع نتنياهو في بيت الأخير. وشاركت سارة، زوجة نتنياهو، كخبيرة نفسية للأولاد، في فيلم بثته «ريشت». كما أن وزير المالية، يائير لبيد، المقرب من أولمرت، كان يعمل في «ريشت». وأعلن لبيد مؤخرا أنه لن يشارك في التصويت في الكنيسة على قانون يمنح استمرار توزيع صحيفة «يسرائيل هيوم» مجاناً، بسبب علاقاته مع صحيفة «يديعوت أخرونوت»، التي كان يكتب فيها مقالا أسبوعيا قبل دخوله إلى الحلبة السياسية. واللائق في هذا السياق هو أن «يديعوت» هي الصحيفة المقربة من أولمرت.

ورجل أعمال آخر تكرر اسمه في الرسائل الخليوية هو حاييم صبان. لكن أولمرت قال لزاكين إنه لا يمكنه أن يطلب دعما ماليا من صبان. وكان صبان قد بدأ اتصالات من أجل شراء أكثر من نصف أسهم شركة الاتصالات الإسرائيلية «بيزك»، عندما كان أولمرت يتولى منصب وزير الاتصالات. لكن تم التوقيع على هذه الصفقة بعد أن تولت إيتسيك مكان أولمرت كوزيرة للاتصالات.

ولخصت «ذي ماركر» تقريرها، بأنه «لا يوجد أي عيب في الصداقة بين رجال الأعمال الذي يتواجدون في الأوساط نفسها والمشكلة تبدأ عندما تتم الاستفادة من هذه العلاقات لصالح الحصول على امتيازات على حساب أشخاص آخرين. وسواري، الذي يعمل ابنه كمساعد رئيس لمدير عام ورئيس بنك هوبوليم، مؤخرا، بأن هذا كان «توظيفا أحد مشغلي أبناء الذوات، الأكثر ثراء في إسرائيل».

وخلال فترة محاكمة أولمرت، وظف أكيروف، المقرب جدا من أولمرت، زاكين في «تسويق فنادق في القدس» لإجراء رحلات فيها، مقابل أجر شهري بمبلغ ١٢ ألف شيكل. لكن زاكين اعترف أمام المحكمة، مؤخرا، بأن هذا كان «توظيفا زائفا» وأنها حصلت على أجر بدون أن تعمل. وعلى أثر ذلك أجرت الشرطة تحقيقا مع أكيروف. والمثير في الموضوع هو أن أكيروف كان أحد المستثمرين الكبار في صفقة بيع بنك ليثومي، عندما كان أولمرت وزيرا للمالية. ووفقا لشهادات تحقيقت فيها الشرطة، فإن أولمرت قرر بيع البنك إلى مستثمرين يهوديين نمساويين هما فرانك لوي ودانيال أبراهمس، اللذان كانا على رأس مجموعة مستثمرين نافسوا في العطاء على شراء البنك، وكان أكيروف شريكا في هذه المجموعة. ومثل هذه المجموعة المحامي يوسي غروس، وهو والد زوجة ابن أولمرت. والادعاء ضد أولمرت في هذه القضية هو أنه امتنع عن إطلاع كبار المسؤولين في وزارة المالية على علاقاته مع مجموعة المستثمرين هذه.

غير أن هذه القضية لم تصل إلى المحكمة، لأن المدعي العام في حينه، موشيه لادور، قرر إغلاق ملف التحقيق. كذلك ردم المحكمة التماسا ضد قرار لادور، لكنها انتقدت أداء أولمرت. وبعد ذلك بسنوات طوبل أبراهمس، صديق أولمرت، بتقديم مساعدة لزاكين وحول لها مبلغ ٥٠ ألف دولار من أجل تمويل محامي الدفاع عنها. والأُنكى من ذلك، أن صحيفة «هارتس» كشفت الأسبوع الماضي، عن أن أبراهمس حول خلال العامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ مبلغ ١٣٥ مليون دولار لشركة يملكها أولمرت.

أضواء كاشفة على مدلولات منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية على خط التماس مع الضفة الغربية

حان الوقت لإدراك أن كل مواطن في إسرائيل يجني فائدة مباشرة أو غير مباشرة من الثمار الاقتصادية للاحتلال!



سز منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية؛ توليفة سامة وبغيضة.

مسلع فلسطيني النار على حارس ومدير عمل في المنطقة الصناعية ذاتها، مما أدى إلى مقتلهما.

ولعل في هذه الهجمات ما يشير إلى المشاعر الحقيقية التي تساور الفلسطينيين تجاه منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، وما يواجهه العمال من معاناة وإهانة وإذلال بصورة يومية في طريقهم وأثناء عملهم في المنطقة.

في أعقاب الهجوم الذي وقع في المنطقة في العام ٢٠٠٨، وأسفر عن مقتل إسرائيليّين، صرح رعنان غاشوري، مدير مصنع «كيشت بريما» قائلاً: «ينبغي تعزيز وتوسيع النموذج الذي أوجدناه في هذه المنطقة الصناعية، وإثني لأدعو صانعي القرارات إلى رعاية وتطوير هذا النموذج ومد يد العون والمساعدة لنا في توثيقته وتطويره». وعلى ما يبدو لم يخطر في بال غاشوري أن هذا «النموذج» كان هو ذاته السبب وراء الهجمات التي وقعت في المنطقة الصناعية. فضلا عن ذلك فقد عبر حديث غاشوري عن نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية التي ترى في تواجد القوة الإسرائيلية في المناطق الحدودية، وعلى امتداد الحدود، ومن ضمن ذلك التسلل خلفها برا وجوا، «نموذجاً دفاعياً» يجب توثيقته وتعزيزه في ظل مواجهة هجمات «الإرهاب» الفلسطيني، وليس سببا مركزيا للإرهاب ذاته.

وهكذا فإننا لا نسمع ولا نقرأ شيئاً عن منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، سوى في الحالات التي تتعرض فيها حياة الإسرائيليين (أو أربابهم التجارية) للتهديد والخطر. وفي هذا الإطار تقدم وسائل الإعلام الإسرائيلية صورة انتقائية للغاية، لا تتيج فهم خلفية العداء المتزايد لدى أهالي مدينة طولكرم ومحيطها تجاه هذه المنطقة الصناعية. ويشكل الإهمال والتسيب البيئي في منطقة «نيتساني شالوم» جزءاً من ظاهرة واسعة أكثر، إذ تاضح أن الكثير من القوانين البيئية المطبقة في إسرائيل لا يسري مفعولها في هذه المنطقة باعتبارها تقع ضمن أراضٍ الضفة الغربية، ومن بين هذه القوانين قانون الهواء النقي وقانون المياه. ولكن حتى القوانين السارية على المنطقة لا تطبق في الغالب من جانب الجهات المسؤولة في الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهذا ما أكدته تقرير مراقب الدولة للعام ٢٠١١. وكمثال على التسيب والإهمال السائدتين في هذه المجال، يلاحظ أن المصانع في منطقة «نيتساني شالوم» تزاول عملها كالمعتاد في الأحوال التي تنشب فيها رياح غربية، والتي تدفع سحب الدخان وغاز المواد السامة المنبعثة من المصانع نحو الشرق، باتجاه طولكرم والبلدات والقرى الفلسطينية القريبة، بينما تقفل هذه المصانع أبوابها وتتوقف عن العمل في الأحوال التي تعب فيها رياح شرقية، وذلك حتى لا تتسبب بتلويث الهواء والبيئة في البلدات اليهودية الواقعة عربي جدار الفصل. وبشكل ذلك أيضاً مثالا آخر على نظام التفرقة العنصرية على الأرض وفي الجو على حد سواء.

وكما أسلفنا فإن اندلاع الحرائق يعتبر من الأمور الروتينية في المنطقة الصناعية، وهو ما يشكل دليلا إضافيا على التسيب والإهمال السائدتين في المنطقة في كل ما يتعلق بوسائل الأمان والسلامة.

وقد أشارت تقارير رسمية فلسطينية (صادرة عن وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية) إلى أن أكثر من ٩٠٪ من السكان القاطنين على مقربة من منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية يعانون من أمراض في جهاز التنفس والتهابات في العيون وأمراض جلدية مختلفة.

وعلى سبيل المثال، وقع في العام ٢٠٠٩ انفجار ضخم في أحد مصانع المنطقة تسبب باندلاع حريق هائل، غطت نتيجة له سحب كثيفة من الدخان الأسود (الشحبار) سماء مدينة طولكرم طوال ثلاثة أيام. وفي أيلول ٢٠١٣ شب حريق ضخم في مصنع للنايلون في المنطقة الصناعية ظلت في أعقابها سحب الدخان الخانق تغطي أجواء طولكرم ومحيطها طوال عشرة أيام، وفيما حظي الموضوع بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الأجنبية، لم تتطرق وسائل الإعام الإسرائيلية نهائياً لهذا الأمر. من جهة أخرى فإن قناة مياه المجاري المزروجة بالمخلفات الصناعية السامة، التي تتدفق شرقاً، باتجاه طولكرم، تتسبب بتلوث على نطاق واسع وخطير للمياه الجوفية والمياه الري في المنطقة، وإتلاف للمحاصيل في مساحة تزيد عن ٣٠٠ دونم من الأراضي الزراعية القريبة من المنطقة الصناعية، والتي لم تعد صالحة للزراعة جراء التلوث.

وتشير تقارير فلسطينية إلى ارتفاع ملموس في نسبة انتشار أمراض السرطان في منطقة طولكرم بشكل خاص، ولا سيما سرطان الرئة، مرجحة أن يكون السبب في ذلك التلوث الكيميائي الناتج عن عمل المصانع الإسرائيلية.

الصناعية يشقّلون في ظروف عبودية». ولأنه يحظر على «العبيد» كما هو معروف، الاحتجاج على عبوديتهم، فقد أقبل، بعد يومين من بث التقرير، أحد العمال الذين أجريت مقابلات معهم.

وفي مقابلة بثت في سياق التقرير ذاته ادعى شلومي بيرتس، الذي يوصف بأنه المستشار الإعلامي للمنطقة الصناعية «نيتساني شالوم»، بأن معظم العمال في المنطقة يتقاضون ما بين ٨٠٠٠ شيكل و ١٠٠٠٠ شيكل في الشهر، وهو في الحقيقة رقم خيالي يزيد على الأقل بخمسة أضعاف عن الأجر المتوسط للعمال في المنطقة، علما أن معظم هؤلاء العمال أكدوا أنهم يتقاضون مبلغا يتراوح بين ٩ شواكل و ١٣ شيكل للساعة، أي أقل من نصف أجر الحد الأدنى للساعة في إسرائيل.

«الانتفاضة» العمال...

في تشرين الثاني ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا، وهي الهيئة التي عملت أكثر من أي جهاز آخر من أجهزة السلطة في إسرائيل من أجل تطبيع حالة الاحتلال، قراراً شامداً للغاية، قضت بموجبه - بعد قبولها للتماس قدمته منظمة «خط للعمال» - بوجوب سريان مفعول قوانين العمل الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين في المستوطنات اليهودية أيضاً، فغاية ذلك الوقت كان القانون الساري على العمال الفلسطينيين في المستوطنات هو قانون العمل الأردني، أي أن العمال اليهود فيها خضعوا لقوانين العمل الإسرائيلية، فيما كان العمال الفلسطينيون في ذات المصنع أو المكان يخضعون للقانون الأردني (أبارتهاد في نفس المصنع). أما مسألة كيف يمكن بالضبط لعامل في مصنع إسرائيلي أن يشكو للقضاء صاحب العمل بموجب القانون الأردني، فهذه مسألة لم يعبا بها أحد، لا أرباب العمل ولا القضاة على امتداد سنوات طوال. لكن المحكمة الإسرائيلية العليا استيقظت، والسبب أنه اتضح لها أخيراً أنه يوجد (في مصانع المستوطنات) عمال يهود أيضاً، يخضعون لقانون العمل الإسرائيلي، ورأت المحكمة أن الأمر ينطوي على تمييز مرفوض، كما أكد قاضي المحكمة سليم جبران؛ «يتضح أن كل ما يميز العمال الفلسطينيين عن الإسرائيليين هو حقيقة أن الفلسطينيين هم فلسطينيون من سكان مناطق السلطة الفلسطينية. إن هذا التمييز في الهوية القومية لغرض تطبيق القانون على عقود التشغيل ينطوي من وجهة نظري على تمييز محظور».

وعوما شكل قرار المحكمة العليا (فيما عرف بقضية «غفعات زئيف») سابقة قضائية فتحت الباب أمام عمال فلسطينيين في مصانع «نيتساني شالوم» للشروع في المطالبة بحقوق أساسية من أرباب العمل. ففي أعقاب ذلك قرر ٩٠ عاملا في مصنع «يميت» الشروع في إضراب عن العمل مطالبين بالحصول على أجر الحد الأدنى، واجتياز فحوصات طبية والحصول على يومي إجازة في الأسبوع (الجمعة والسبت). بعد حوالي شهر أعلن عمال مصنع «سولكور» الإضراب لتحقيق مطالب مشابهة. وقد تمكنت لجنة العمال في مصنع «يميت» من تحقيق إنجاز معين، إذ نجح العمال في انتزاع علاوة من عشرة شواكل للساعة إلى ١٧ شيكل للساعة. غير أن الطريق إلى المساواة طويلة وشائكة، سواء مع أو بدون المحكمة العليا. وقبل عدة أشهر رفضت محكمة العمل اللوائية دعوى تعويضات فصل من العمل تقدم بها عدد من عمال مصنع «يميت»، وعللت المحكمة رفضها بحجة أن القانون الإسرائيلي لا يسرى على منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية. ويتضح أن المحاكم الإسرائيلية ما زالت تجد صعوبة في «هضم» قرار المحكمة العليا المذكور (المتعلق بعمال المصنع في مستوطنة «غفعات زئيف»)، وبالتالي فإن المعركة على حقوق العمال الفلسطينيين يجب أن تدار في كل واحدة من المناطق الصناعية على حدة.

بعد مرور عامين ونصف العام على قرار المحكمة العليا (٢٠٠٧) الذي كان من المفروض أن تسري بموجبه قوانين العمل الإسرائيلية على مصانع «نيتساني شالوم»، كشف تقرير أصدرته منظمة «خط للعمال» في تموز ٢٠١٠، عن صورة بغيضة لاستغلال العمال وإهمال نواحي الصحة والسلامة في عملهم في مصنع «سولكور لصناعات الغاز». وكان عمال المصنع قد أعلنوا الإضراب في نفس العام، احتجاجا على ظروف عملهم المزرية التي لا يتمتعون فيها بأية حقوق اجتماعية، وذلك بعدما لم يسفر إضرابهم السابق عن تحقيق مطالبهم، باستثناء زيادة أجر ساعة العمل من سبعة شواكل إلى عشرة شواكل فقط، علما أن يوم العمل في المصنع يمتد إلى ١٥ ساعة (يبدأ في الساعة ٦ صباحا). ويشار إلى أن معظم الإضرابات التي خاضها عمال مصانع المنطقة، طوال الأعوام الماضية، انتهت بفصل مهثلي وأعضاء لجان العمال، وعدم الاستجابة سوى لجزء بسيط من مطالبهم.

وتقول منظمة «خط للعمال» إن تحسنا ما قد طرأ في العامين الأخيرين على ظروف تشغيل وحقوق العمال في منطقة «نيتساني شالوم»، وذلك تحت تهديد الدعاوى القضائية، مع أن الوضع ما زال أبعد بكثير عن أن يكون مرضيا.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأوضاع والظروف السيئة التي يعانيها العمال الفلسطينيون لا تقتصر على منطقة «نيتساني شالوم» وحدها، فهناك حوالي عشر مناطق صناعية أخرى قائمة على «خط التماس» بين الضفة الغربية وإسرائيل، يسود فيها جميعا نفس النمط فيما يتعلق بحقوق العمال وشروط تشغيلهم.

من المسؤول؟! ومن المستفيد؟!

لعل القارئ الإسرائيلي سيقول متأسلا: وما هي علاقتي بتلك المصانع التي تدوس عمالها بقدم فظة؟!

بغية إيضاح هذه المسألة، سنستعرض بعض الأمثلة، التي تبين أن الجميع شركاء في ما يجري في تلك المصانع. فمصنع «سولكور» ينتج صهاريج للوقود والغاز، وبين زبائنه الرئيسيين: حكومة إسرائيل، شركة المياه القطرية «مكوروت»، شركات الغاز سبورغاز وأميسراغاز وبازغاز. شركات الوقود باز وسونول وديلك والون دور، مصنع «طال» إل» لجمع وتدوير (إعادة تصنيع) النفايات الذي يبيع خدماته لوزارة الدفاع، مصلحة السجون، بريد إسرائيل، وبلديات القدس، حولون، رامات غان، بات يام، أسدود، كفار سابا وتنانيا. هذا يعني أن الجميع شركاء بشكل أو بآخر. ولعل من الضروري في هذا السياق إعادة التأكيد على مسألة أنه لا يوجد في إسرائيل أي فصل حقيقي بين «اقتصاد الخط الأخضر» وبين «اقتصاد الاحتلال»، سوى في مخيلة بعض السذج الذين ما زالوا قابعين في فترة السبعينيات، ومما لا شك فيه أن كل مواطن في إسرائيل يجني فائدة - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- من الثمار الاقتصادية للاحتلال. أما الذريعة الإسرائيلية المروججة والبيضة القائلة بأن عمال المصانع القادمين من طولكرم مدنيون بالشكر لأصحاب المصانع الإسرائيليين الذين يوفرهم لهم عملاً وأجراً لا يمكن لهم الحصول عليها في طولكرم، فما هي في جوهرها إلا مقولة كولونيالية حتى النخاع. إن

بقلم: عيدان لاندو (*)

تعريف:

فيما يلي القسم الثاني والأخير من هذه الدراسة التي يسלט فيها الكاتب أضواء كاشفة على المنطقة الصناعية التي تمت إقامتها في أوائل ثمانينيات القرن الماضي على خط التماس (في شمالي الضفة الغربية) تحت اسم «نيتساني شالوم» (براعم السلام).

ويؤكد الكاتب أنه عموما أبدى العالم اهتماما بهذه المنطقة الصناعية طوال ثلاثين عاما مضت على قيامها، أكبر بكثير من الجمهور الإسرائيلي الذي بالكاد سمع عن وجودها. وما رآه وسمعه العالم كان صادما جدا، وذلك لأنه تصافرت في المنطقة عدة شرور مستتيرة لدولة إسرائيل، أنتجت توليفة سامة وبغيضة بشكل خاص: سيادة يهودية فظة مزروجة بشجع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث للبيئة والهواء والماء بعديد من المواد الكيميائية السامة، وكل ذلك وسط انتهاك لكل القوانين.

ويشدد على أن ما نتج وما زال ينتج طوال الوقت عن منطقة «نيتساني شالوم»، هو الفطر السام للاحتلال والاستغلال. وقد نُشر القسم الأول منها في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي».

ظروف عمل أشبه بالعبودية

أدت إقامة جدار الفصل إلى انقطاع آلاف العمال الفلسطينيين عن مصادر رزقهم داخل الخط الأخضر، وتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني. وقد ضمن ذلك وفرة من العمال الجائعين المستعدين للعمل بصورة منتظمة، مهما كانت ظروف وشروط تشغيلهم، وهو ما أدركه المستثمرون الإسرائيليون الذين نقلوا مصانعهم ومشاريعهم إلى منطقة «نيتساني شالوم»، من ناحية عملية فقد شكلت قوة العمل الرخيصة أحد الأسباب الرئيسة للانتقال. لكن تجدر الإشارة إلى أن السلطة الإسرائيلية أيضا، التي أغضت عينيتها إزاء هؤلاء الصناعيين الخارجيين عن القانون، أدركت جيدا الضائقة الاقتصادية الصعبة على الجانب الآخر (الفلسطيني) لجدار الفصل. إن هذا التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وسلطات الجيش والصناعيين، يجسد تماما حقيقة أساسية يعيل الخطاب السائد حول الاحتلال إلى تناسيتها أو تغييرها، وهي أن الحديث يدور في المحصلة على مشروع مرجح جدا، وأن الدولة حرصت على حمايته والحفاظ عليه في إطار سياسة تعرض أمام الجمهور ك «خطوات أمنية». وكمثال فقط، فقد كشف تقرير جديد نُشر مؤخرًا عن أن المنطق خلف خصخصة الحواجز والمعابر بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، كان منطِق السوق: ليس لأغراض النجاعة أو التوفير لمصلحة الدولة، أو لـ تحسين الخدمة» وإنما لضخ الأموال العالمة إلى جيوب أصحاب المصانع والشركات المزهرة بفضل اقتصاد الأمن الإسرائيلي. ويشكل الاستثمار المتواصل في الصناعات التكنولوجية الخادمة للأمن محركا للنمو الاقتصادي، فيما يوفر فرع الحراسة عمالا لآلاف الشبان المسرحين من الخدمة في الجيش الإسرائيلي. فالجيش «يستخدم» السوق بدرجة لا تقل عن «استخدام» السوق للجيش، وبعبارة أخرى فإن الحديث يدور هنا على «تدليل» متبادل.

إن اهتمام وحرص الدولة على تسهيل طريق الصناعيين في «نيتساني شالوم» وبطرس الكثير من الامتيازات- عقود إيجار وتطوير بتكلفة هزيلة، توفير أراضٍ من دون مقابل- هو الذي أتاح ظواهر التسيب والإهمال فيما يتعلق بسلامة أرواح وحياة العمال وحقوقهم وحماية البيئة في منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية. فقد لقي ما لا يقل عن أربعة عمال فلسطينيين مصرعهم في المنطقة جراء تصفيرات في تدابير السلامة، ثلاثة منهم قتلوا في مصنع «سولكور لصناعات الغاز» في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٨، نتيجة حرائق شبت في المكان. وفي العام ٢٠٠٢ قتل العامل) محمد أبو محرا في مصنع Rational Systems في إثر انفجار برميل مليء بالمواد الكيميائية كان يحمل بين يديه، ولم تحصل عائلة على أية تعويضات. وترسم حوادث العمل (بعضها خطير جدا) التي تقع بشكل دائم في مصانع المنطقة، صورة مخيفة، يتضح منها، على سبيل المثال، أن العمال الذين يتعاملون مع مواد خطيرة، غير مزودين بوسائل حماية ملائمة، وأن العامل الذي يصاب بجروح يخال من عمله بدون الحصول على تعويض، كذلك فإن العامل الذي يشكو سوء المعاملة، صراخ ما يجد نفسه دون عمل.

هنا عرض لبعض الأمثلة التي تساعد في كشف وإيضاح جانب من أبعاد صورة الوضع والظروف المزرية للعمل في مصانع المنطقة، عامل تعرض لإصابة خطيرة تحول في إثرها إلى مقعد، مزل علاجه الطبي على نفقته، ولم يحصل على أية تعويضات، واضطر للعودة للعمل في نفس المصنع، الذي يخشى الكشف عن اسمه حتى لا يقال، وذلك مقابل أجر شهري زهيد لا يزيد عن ٢٤٠٠ شيكل.

عامل في مصنع أخشاب سقط من علو خمسة أمتار وأصيب بكسور خطيرة في جميع أطرافه شلت حركته كليا. اتصل أصحاب المصنع من المسؤولية ورفضوا تقديم أية تعويضات لهذا العامل.

كشف تقرير لمنظمة «خط للعمال» روتيتنا من حوادث العمل في هذين المصنعين، والتي تعرض خلالها لعدد من العمال الفلسطينيين لإصابات خطيرة، أو خلفت لديهم أمراضا في جهاز التنفس وأمراضا جلدية. ويشير التقرير إلى أن العمال الذين قدموا شكاوى أو هددوا بتقديم دعاوى قضائية، فصلوا فورا من العمل، ولذلك يفضل معظم العمال الصمت وتحمل تبعات الثمن الصحي الجسيم بسبب عدم توفر بدائل عمل أخرى. ويضيف أن أصحاب المصانع الإسرائيليين يدركون هذه الحقيقة ويستغلونها. ويورد التقرير شهادة لأحد العمال في مصنع الخشب جاء فيها: «أعمل منذ عشرة أعوام في مصنع إسرائيلي للأخشاب، ليس له اسم .. أعمل ٩ ساعات في اليوم مقابل ١٠٠ شيكل. يوجد هنا (في المصنع) ٣٠ عاملا، يعملون في ظروف صعبة لا تتوفر لهم فيها أية وسائل وقاية وخدمات أو حتى مرافق صحية، ويحظر علينا الخروج من المكان لقضاء حاجتنا، نظرا لأن البوابة الحديدية (المؤدية للمنطقة الصناعية) لا تفتح إلا في الساعة الرابعة عصرا، حين قررت قبل عامين تقديم شكوى، فصلت فورا من العمل، بدون الحصول على أي تعاب. وبعد مرور أسبوعين هاتفتي رب العمل وقال لي إنه سيمتحنني فرصة أخيرة، بشرط أن ألترم الصمت».

على امتداد السنوات تجاهلت وسائل الإعلام الإسرائيلية بصورة تامة تقريبا ما يحدث في منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، باستثناء حالة شادة عرضت فيها محطة القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في أيلول ٢٠٠٩، تقريبا أنه مرسلها حايم ريفلين. ولخص ريفلين الوضع في المنطقة بإيجاز قائلاً إن «العمال في المنطقة

^[*] أستاذ جامعي إسرائيلي، المصدر: شبكة الأنترننت، ترجمة خاصة.

من نشاطات «مركز مدار»

«ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية» لعاطف أبو سيف ومهند مصطفى



رام الله- صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» كتاب تحت عنوان «ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية»، للباحثين عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، ويقع في ١٠٠ صفحة. يقرأ الكتاب آثار العدوان الأخير على غزة على العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، وموقف إسرائيل من حركة حماس، والموقف من الرئيس محمود عباس كمثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن السلطة الفلسطينية. إضافة إلى القراءات الإسرائيلية لتبعات الحرب على العملية السياسية. ويتتبع الكتاب تداعيات العدوان من خلال تحكيك العلاقات المركبة التي ظهرت خلال العدوان والمواقف العامة والفكرية التي وقفت وراء أو سعت إلى تفسير ما جرى.

ويخلص الكتاب إلى أن غالبية التصورات الموجودة حاليا في المشهد السياسي الإسرائيلي هي تصورات أحادية. إذ يريد نفتالي بينيت ضم مناطق «ج» بشكل أحادي الجانب، ويريد ياثير لبيد ترسيم الحدود بشكل مستقل، فيما يريد أفيمغور ليرمان مبادرة إقليمية تتجاوز الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية، ويبقى بنيامين نتنياهو الوحيد في السلطة الذي يريد إدارة الصراع مرة أخرى مع السلطة الفلسطينية.

وبين الكتاب أن رؤية نتنياهو اتضحت أكثر فأكثر خلال السنوات الماضية. فهو يريد إبقاء الانقسام والتعامل مع غزة تحت حكم حماس ضعيفة، أو صراع فلسطيني على السيطرة على غزة بين حماس والسلطة الفلسطينية. لن تكون مشكلة من وجهة نظر نتنياهو إذا نشأ تقسيم وظايفي ثابت في غزة بناء على معادلة «السلطة في الأطراف (أي المعابر) وحماس في الوسط (السلطة في غزة)»، ذلك يضمن إبقاء الوضع القائم بأقل الخسائر السياسية والأمنية لإسرائيل. لهذا عندما أعلن نتنياهو أنه ليست لديه مشكلة في عودة السلطة إلى غزة، فهو يقصد عودتها أمنيا على المعابر. بينما يريد إبقاء حماس ضعيفة في غزة وتوقع الكتاب أن يحاول نتنياهو العودة إلى نقطة البداية، أي عشية تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية. ويحاول أن يعيد العالم معه إلى هذه النقطة والانطلاق من هناك، مع متغير جديد: تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية مباشرة عن قطاع غزة من دون حكومة وحدة فلسطينية. لذلك ردد بعد الحرب مقولة «على الرئيس الفلسطيني الاختيار بين حماس أو إسرائيل».

كما اتضح وفق الكتاب أن نتنياهو ضعيف في تجيير أحداث تكتيكية أو لحظوية لتصوراته الاستراتيجية، فالحرب على غزة كانت بدأت صبروزتها مع خطف المستوطنين الثلاثة، وأراد نتنياهو استغلال هذا الحدث ليعود إلى نتنياهو القديم قبل بار إيلان، إلا أنه تورط في الحرب، ويبحث عن المعادلة المناسبة للرجوع بأقل الخسائر السياسية منها داخليا ودبلوماسيا، ويعتقد أن معادلة السلطة في الأطراف وحماس في الوسط هي المعادلة. ويتضح من محتويات الكتاب أن نتنياهو يتحرك ضمن دوائر كثيرة ضابطة يحاول إدارتها كما يعرف أن يدير الأمور السياسية، فهناك الدائرة المحيطة به وهو حزب الليكود الذي لا يعترف أصلا باستراتيجية نتنياهو في إدارة الصراع لأن الليكود يرفض حتى الآن فكرة إقامة دولة فلسطينية، وهذه مقولة يرددها غالبية الوزراء وأعضاء الكنيست، وهناك دائرة اليمين وما تمثله من قواعد اجتماعية لنتنياهو وهي غير راضية عن نتائج الحرب على غزة لا عسكريا ولا سياسيا، والدائرة الإقليمية التي يرى فيها نتنياهو وزير الدفاع وحتى الخارجية أفقا سياسيا على إسرائيل استغلاله، والدائرة الدولية التي باتت ترى أن الصراع لم يعد محتملا. وأن الحل يكمن في التفاوض المباشر مع الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية.

تقرير يرصد عنف المستوطنين وأثره على الأوضاع الإنسانيّة في الأراضي الفلسطينية

صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» تقرير تحت عنوان «عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين» للباحث نبيل الصالح. يرصد انتهاكات المستوطنين في الأراضي المحتلة، وما تمثله المستويات الفردية والجماعية. ويستند التقرير على تقارير مؤسسات غير حكومية معنيّة بمتابعة الاحتلال، وجمع المعلومات حول تأثير المستوطنات على حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانيّة في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ وتحديدا القدس والضفة الغربية.

ويتوقف التقرير بشكل محدد عند تأثير عنف المستوطنين على حق الفلسطينيين في الحرية في التنقل، الحق في مستوى معيشة لائقة، وفي تأثير سلب الأراضي والمعوقات المادية على حق الفلسطيني في التملك وفي البناء والتوسع. كما يتطرق لتأثير سلب الأراضي وعنف المستوطنين على منالية الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل والتواصل الثقافي والاجتماعي.

بالإضافة يتوقف التقرير عند تأثير سلب المستوطنين ليناابيع المياه وتأثير هذا على حياة المزارعين وعلى المياه المتاحة للاستهلاك المنزلي. كما يتناول تأثير إهمال وانعدام مصارف الصرف الصحية على البيئة عموما وجودة المياه على وجه الخصوص.

ويتوقف التقرير بشكل خاص عند عنف المستوطنين، أنواعه ومناطق توزعه الجغرافية، وتأثير كل هذا على سبل معيشة الفلسطينيين، ويرصد ظاهرة ازدياد العنف في موسم الزيتون وتأثيره على الحياة الزراعية والمزارعين. كما يرصد التقرير تأثير عنف المستوطنين على الأطفال والآثار النفسية والتعليمية عليهم.

كما يرصد التقرير أيضا حالة مدينة الخليل، ومن خلال التقارير المختلفة يتوقف عند تأثير عنف المستوطنين المباشر وغير المباشر، على جوانب مختلفة من حياة أبنائها، ومن ضمنها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحق في التعليم والتنقل.

ويتوقف التقرير عند سياسات غض النظر التي تنتهجها مؤسسات الاحتلال تجاه عنف المستوطنين. ويستشهد التقرير بإحصائيات لمؤسسات مختلفة ل يظهر الدور الكبير الذي تساهم فيه هذه السياسة في استمرار بل وازدياد عنف المستوطنين، بسبب التجاهل الممنهج من قبل سلطات الاحتلال.

مشروع «قانون التغلب على محكمة العدل العليا»:

مسعى يميني متواصل ضد المحكمة العليا يستهدف محاصرة حقوق الأقليات وتقليصها!

«المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل سيكونون أول وأكثر الأقليات المتضررة من القانون الجديد في حال إقراره. بينما

يحذر حقوقيون وقضاؤون من «خطر جسيم على الديمقراطية في إسرائيل قد يضعها في مصاف الدول الأكثر ظلامية»!»

كتب سليم سلامة:

تواصل في إسرائيل بورصة التكهّنات بشأن الموقف الذي سيتخذه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من مشروع القانون الذي أقرته اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، في جلستها يوم ٢٦ تشرين الأول الأخير، وهو المعروف باسم «قانون التغلب على محكمة العدل العليا»، طبقا للاقتراح الذي تقدمته به عضو الكنيست آيلنت شاكيد (من حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف). وعلى الرغم مما نقلته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «أوساط مقربة» من نتنياهو بشأن «تقديراتها، بأن رئيس الحكومة» لن يسمح بدفع مشروع القانون فُذما»، إلا أن تصريحات أخرى أوردتها وسائل الإعلام ذاتها، نقلًا عن «الأوساط المقربة» ذاتها، تشي بأن ثمة ما يبرر وجود التكهّنات المذكورة.

فقد جاء في تلك التصريحات أن نتنياهو «لن يتحرك بصورة فاعلة لدفع تشريعات تمس بالمحكمة العليا؛» وفي هذا، بالطبع، يكمن مبرر هذه التكهّنات والدافع المحرك لها، إذ ثمة بون شاسع وجوهري بين «لن يسمح....» و«لن يتحرك بصورة فاعلة!» بل تزداد هذه التكهّنات حدة و«أهمية» على ضوء جملة من العوامل المقررة والمؤشرات الدالة، في مقدمتها وابرزها: أولا - ما أثبتته نتنياهو شخصيا، في كل فترات توليه رئاسة الحكومة، من «قدرة» فائقة جدا على التذبذب وعدم الثبات على رأي ما أو موقف محدد، من جهة، وضرب عرض الحائط بتصريحاته العلنية نفسه وترجمتها في التطبيق العملي بصورة متناقضة تماما لنصها وروحها، من جهة أخرى. ثانيا- موقف نتنياهو الشخصي الواضح في رفض قرار المحكمة العليا مؤخرا (يوم ٢٢ أيلول الأخير) إلغاء «قانون المتسّللين»، حين صرح بأنه «إلى جانب احترام المحكمة العليا، أنا مصمم على مواصلة قيادة واعتماد الإجراءات الحكومية المختلفة لمعالجة ظاهرة التسلل ومواجهتها... وستأتيح مع وزير الداخلية والمستشار القانوني للحكومة لإيجاد السبل الكفيلة بتطبيق سياستنا الحازمة في هذه المسألة!» ثم اتبع نتنياهو تصريحه هذا بعقد «جلسة تشاورية» وعظ للمحكمة العليا عامة، لا لقرارها العيني فقط. ثالثا- وجهة نتنياهو ونوابها مسودة جديدة لقانون المتسّللين، بحيث يتيح للحكومة مواصلة إجراءاتها في محاربة ظاهرة التسلل غير القانوني، بما فيها الإبقاء على منشأة حولت وإمكانية احتجاز (اعتقال) المتسّللين فيها لفترة تتراوح بين ٦ و٩ أشهر من دون محاكمة، خلافا لقرار المحكمة العليا إياه بإغلاق هذه المنشأة في غضون ٩ أشهر وبمنع اعتقال أي إنسان من دون تقديمه إلى المحاكمة، وفي تحدّ صريح وعظ للمحكمة العليا عامة، لا لقرارها العيني فقط. ثالثا- وجهة نتنياهو ونوابها (السياسية) فيما يتعلق بمصير حكومته الحالية واحتمالات لجوئه إلى تكيير موعد انتخابات الكنيست المقبلة وما يترتب على ذلك من حسم موقفه في صف أحد الوزيرين الأساسيين في سياق مشروع القانون الجديد (قانون التغلب على المحكمة العليا)؛ وزير الاقتصاد وزعيم حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، الذي يؤيد مشروع القانون ويبدل جهودا محمومة لإقراره، من جهة، ووزيرة العمل وزعيمة حزب «الحركة» (هنتوعا)، تسيبي ليفني، التي تبدي معارضة حازمة له. وفي سياق التشكيكية الائتلافية واحتمالات تكيير موعد الانتخابات المقبلة، يسأل السؤال: هل سيكون من المنطقي إقدام نتنياهو على خطوة تحقق لخصمه / غريمه الانتخابي المركزي (بينيت وحزب «البيت اليهودي») إنجازا ثمينا وهاما كهذا في أعين جمهورهما الانتخابي، علما بأن ممثلي «الليكود» في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع قد أبدوا مشروع القانون هذا وعلمّا بأنهما من أقرب المقربين إلى نتنياهو (الوزيران غلعاد إردان ويوفال شتاينيتس)؟

العنوان: المحكمة العليا... الهدف: حقوق الإنسان!

ولئن كانت بورصة التكهّنات تركز، هذه الأيام، في محاولة استشفاف الموقف الذي سيتخذه رئيس الحكومة شخصيا وما سبترتب على هذا الموقف من مفاعيل وتطورات لاحقة على الساحة السياسية - الحزبية ومستقبل الشراكة الحكومية. إلا أن هذا كله لن يخفف - كما يبدو - من حدة الهجمة اليمينية المحمومة على كل ما يندرج في باب «حقوق الإنسان» في إسرائيل ولن يغيّر من مسارها، من خلال الهجوم المتواصل على المحكمة العليا والمحاولات غير المنقطعة لمحاصرتها وتقليص صلاحياتها في هذا الباب.

والحقيقة التي تؤكّد صحة هذا التقييم، أساسا، تتمثل في أن هذا المسعى التشريعي هو مسعى متجدد، وليس جديدا، يشكل جزءا عضويا وأساسيا من «معركة» تشريعية متواصلة يثابر اليمين الإسرائيلي في شنّها خلال السنوات الأخيرة، استمرارا طبيعيا لها ولما تحقق خلاها بإقرار جملة من القوانين المعادية لحقوق الإنسان عموما، وحقوق الإنسان المختلف خصوصا، سواء إثنيا، قوميا، دينيا، سياسيا، أو جنسيا حتى.

والواقع أن الهجمة اليمينية على المحكمة العليا في إسرائيل لم تتوقف يوما، لكنها تأخذ في السنوات الأخيرة منحى أكثر «منهجية» وتصميما بكثير عما مضى وتتخذ أبعادا ستترتب عليها آثار غاية في الخطورة على كل ما يمكن إدراجه في خانة حقوق الإنسان. ولم تكن هذه الهجمة، كما يحاول البعض الزعم، وليدة «الغضب» على قرار المحكمة العليا إلغاء «قانون المتسّللين» ولا بسببه، كما أنما لن تنتهي عنده، بالتأكيد (أنظر ملحق «المشهد الإسرائيلي» - العدد ٣٤٢، الثلاثاء ١/١٤/٢٠١٤).

وهي كذلك، بالطبع، لأن المحكمة العليا تشكل، في هذا السياق، مجرد عنوان لا أكثر، بينما الهدف المقصود، حقا، هو: حقوق الإنسان؛ ذلك أن مشروع القانون المقترح الآن يقصد يميني، بصورة فعلية وأساسية، تقليص صلاحية المحكمة العليا («محكمة العدل العليا»، إلى حدّ إلغائها كليا، في مجال إلغاء قوانين يسنها الكنيست إذا ما رأت المحكمة عدم دستوريّتها ومنع الكنيست (أي: الأغلبية البرلمانية - السياسية فيه!). في المقابل، القدرة القانونية والصلاحيّة الرسمية للدوس على أي قرار يمكن أن تتخذه المحكمة العليا («محكمة العدل العليا») في سياق حماية الحريات الشخصية وحقوق الإنسان الأساسية.

وعبارة «عدم الدستورية» هي مصطلح قضائي متداول في إسرائيل على الرغم من كونها تفتقر، حتى الآن، إلى دستور متكامل، بل تعتمد عددا من «قوانين الأساس»، يبلغ عددها الجمالي ١٤ قانونا، تتعالج غالبيتها الساحقة (١٢ قانونا) وتنظم قضايا الحكم ومؤسساته المختلفة، بينما يعالج القانونان الآخران جملة من حقوق الإنسان الأساسية، وهما: «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته» و«قانون أساس: حرية العمل»، وقد سنهما الكنيست في العام ١٩٩٢، وهو ما اعتبرته الأوساط الحقوقية والقضائية آنذاك «ثورة دستورية» في إسرائيل، باعتبار أن هذين القانونين، بوجه خاص، يتمتّعن بـ«مكانة دستورية» بفضل احتواء كل منهما على بند خاص أطلققت عليه المحكمة العليا اسم «فقرة التقييد» (أو: المنع)، نصه: «لا تنتهك الحقوق الممنوحة بحسب قانون الأساس هذا إلا من خلال قانون ينسجم مع قيم دولة إسرائيل وأعدّ لغرض جدير وبالقدرار الذي لا يتعدى ما هو مطلوب، أو من خلال قانون يستوفي ما ذكر واستنادا إلى تفويض صريح في نصه.» ومن هنا، فإن مفهوم مصطلح «غير دستوري»، كما رسخته المحكمة العليا، هو: أي قانون يسنه الكنيست ويتعارض مع نصوص قوانين الأساس وتفسيراتها، وخاصة القانونين المشار إليهما، فهو قانون غير دستوري، وهو ما يمنح المحكمة العليا صلاحية إلغائه. وفي العام ١٩٩٤، على خلفية أزمة ائتلافية مع الأحزاب الدينية، سن الكنيست «تعديلا» لقانون أساس: حرية العمل تمثل في إدخال «فقرة تجاوز»، جاءت لمنع مستوردي اللحوم من استيراد لحوم «غير محللة»، وذلك بواسطة تمكين الكنيست من إعادة سن قانون يحظر بيع لحم الخنزير بعدما قررت المحكمة

العليا إلغاءه بدعوى عدم دستوريّته وتناقضه مع نص قانون الأساس، كما كان ساريا حتى ذلك القرار، وفي أعقاب ذلك التعديل، رفضت المحكمة التماسا ضد القانون تقدمت به شركة كانت تعمل في مجال استيراد لحم الخنزير وتسويقه.
والآن، لا يبدل أصحاب مشروع القانون الجديد أي جهد، ولو تكتيكي دعائي، لتغطية مقاصدهم الحقيقية، إذ ينص مشروعهم، بصورة محددة وواضحة، على إدخال «فقرة التجاوز» هذه في قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته، وهو القانون الذي استندت إليه المحكمة العليا أحيانا لحماية حقوق أساسية تعرضت للتضييق والاعتداء من خلال قرارات وممارسات حكومية رسمية مختلفة.

ومن المهم التأكيد هنا على أن اليمين يواصل شن معركته هذه ومساعيه التشريعية هذه على الرغم من أن المحكمة العليا التزمّت الحذر الشديد، بل المبالغ به أحيانا، في ممارسة صلاحيّتها هذه، فلم تقرر - طوال السنوات الـ ٢٢ منذ سن هذين القانونين - إلغاء سوى عدد ضئيل جدا من القوانين (أو: بنود في القوانين) التي توصلت إلى الاستنتاج بعدم دستوريّتها. أما الجزء الأكبر من الالتماسات التي قدمت إليها لطعن في دستورية قوانينها معادية لحقوق المواطنين الفلسطينيين في البلاد، فقد رفضته المحكمة مثبتة تلك القوانين، رغم ما فيها من انتهاك فظ واعداء صارخ على حقوقهم. ويكفي أن نذكر هنا، مثلا، قانون «منع لم الشمل» و«قانون لجان القبول» في البلدات الجماهيرية. ومن الواضح، تأكيدًا، أن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل سيكونون المجموعة الأقلّيّاتيّة الأكثر تضررا من مثل هذا القانون بما سيفرضه من تقليص وتضييق على حقوقهم الأساسية وبما سيمسعه من رقابة قضائيّة على انتهاك هذه الحقوق. وإذا كانت هذه هي حال المواطنين الفلسطينيين قبل هذا القانون وبتوفر صلاحية المحكمة العليا في إلغاء القوانين غير الدستورية (الصلاحيّة الرسميّة، على الأقل)، فليس من الصعب أن نتوقع ما ستؤول إليه أوضاع هؤلاء المواطنين في كل ما يتعلق بحقوقهم الأساسية.

القانون الجديد يثير قلقا شديدا ومخاوف كثيرة

يأتي مشروع القانون الذي أقرته لجنة الوزراء لشؤون التشريع، مؤخرا، لوضع حد حتى لهذا الاستخدام الجزئي والمحدود الذي اختارت المحكمة العليا اعتماده في ممارسة صلاحيّتها القانونية في إلغاء قوانين غير دستورية ولسد الباب أمام أي استئناف على ما يمكن أن تشرعه الأغلبية البرلمانية - السياسية من قوانين تضيّق رقة الحقوق، تنتهكها وتتعدى عليها، وخاصة على خلفية أجواء التطرف والعنصرية المتصاعدة في داخل إسرائيل. وهو ما نهجت إليه الوزارة تسيبي ليفني بقولها إن هذا المسعى يأتي الآن «على أرضية إشكالية جدا تتفشى فيها مظاهر مثيرة للقلق - مس متزايد بحقوق الأقلّيّات، تطرف قومي، تطرف عنصري وتخلّ متزايد، مع حقوق أساسية وقيم دستورية... وهو مقترح يتيح للكنيست، بواسطة أغلبية ائتلافية عابرة، دوس أي حق من الحقوق التي تشكل جوهر وجودنا كدولة يهودية وديمقراطية!»

ولتحقيق هذا الغرض، يتضمّن مشروع القانون الجديد («قانون التغلب على المحكمة العليا») ثلاثة بنود مركزية، هي: أولا. يستطيع الكنيست إعادة سنّ أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاءه على خلفية تعارضه مع قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته. ثانيا - من أجل سنّ قانون أفتته المحكمة البرلمانية، يحتاج الكنيست إلى أغلبية ٦١ عضو كنيست (فقط). ثالثا. القانون الذي يجري سنّه من جديد يكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات ويشار في نصه، صراحة، إلى أنه يسري بالرغم من قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته!

وخلافا لقانون أساس: حرية العمل، الذي يضمن حقا عينا محدا (حرية اختيار المهنة ومجال العمل)، فإن قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته يشكل، في الواقع القانوني والقضائي الإسرائيلي، ما يمكن اعتباره «ميثاق حقوق الإنسان» غير المكتمل في دولة إسرائيل، إذ يضمن - سواء في نصه الصريح أو في التفسيرات القضائيّة التي أضافتها المحكمة العليا - الحقوق الأساسية الأكثر أهمية في النظام الديمقراطي، ومن بينها: الحق في الحياة، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في حرية التعبير، الحق في التظاهر، الحق في الكرامة الشخصية الحق في حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى أن القانون «سكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات»، وهو ما يقصد به الزعم بأن القانون العيني الذي (سوف) يتم سنّه «بالرغم من قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته» وبما يتناقض معه سيكون «قانونا مؤقتا» ولفترة زمنية محدودة، فهي لا تعدو كونها محاولة للتضليل ولذر الرماد في العيون - وهذا ما تؤكدته التجربة السابقة في التعديل الذي أدخله الكنيست على قانون أساس: حرية العمل، إذ تضمن مثل هذه الإشارة، ولكن، حين اقترب موعد انتهاء مفعول هذا التعديل (بانتهاه السنوات الأربع)، سارع الكنيست إلى إدخال تعديل آخر على القانون نص على أن «انتهاء مفعول القانون بعد أربع سنوات لا يسري على قانون جرى سنّه خلال السنة الأولى من سنّ فقرة التجاوز»، مما أدى عمليا إلى تمديد مفعول القانون إلى أجل غير مسمى. وهو الأمر الذي قد يحصل، على نحو مؤكد، في حالة مشروع القانون الحالي. وعلى هذا، فمن الواضح أن مشروع القانون الجديد يأتي لإفراغ قانون الأساس هذا من مضمونه ولتجريده من مكانته الدستورية التي كانت محفوظة له حتى الآن، بما يفتح الأبواب إلى إدخال مصاريعه أمام الأغلبية الائتلافية (المتاحة تماما - ٦١ عضو كنيست!) لسنّ أي قانون ترغب فيه لضرب أية حقوق تراها «رائدة عن الحاجة» أو أن قطاعات معينة من المواطنين في البلاد لا تستحقها، من دون أن تبقى أية كوابح أو عوائق قانونية وقضائية، يمكن أن تتف في طريق هذه الأغلبية البرلمانية وأن تحول دون فرض أيديولوجيتها في نصوص قانونية ملزمة.

وحال هذه الإزالة الكلية والجارفة لما تبقى من كوابح كهذه، اضطر حتى المستشار القانوني للحكومة، أيضا، إلى الخروج عن صمته و«إمبالاته» المعتادين في مثل هذه الحالات، فأصدر «رأيا استشاريا» قال فيه إن «على وزراء الحكومة معارضة مشروع القانون هذا»، لكن الوزراء لم يأخذوا بهذا الرأي، إطلاقا!

ورأى يهودا فاينشتاين أن «المغزى الفعلي لهذا الاقتراح هو إزالة القيود والضوابط التي يفرضها قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته على قوة الأغلبية (السياسية) في نظام ديمقراطي وقدرتها على المش بحقوق الأقلّيّات»، مضيفا أن الاقتراح «يمنح الكنيست صلاحيات مطلقة، مقابل سحب صلاحية المحكمة العليا في تفسير القوانين والدستور، مما يزعزع أركان النظام الدستوري وأسس»!

وحذر حقوقيون وقضاؤون في إسرائيل من مغبة إقرار مشروع القانون الجديد معتبرين أنه يحل «خطرا جسيما على النظام الديمقراطي في إسرائيل»، ويفتح ثغرة واسعة في الجدار الوافي للديمقراطية الإسرائيلية»، لأنه يخضع حقوق الإنسان عامة، وحقوق الأقلّيّات خاصة (القومية، الدينية، الاقتصادية، الجنسية وغيرها)، لتوجهات الأغلبية السياسية والأيدولوجية، لإرادتها ورغباتها. علما بأن هذه الأغلبية ليست ثابتة ودائمة، بل هي قابلة للتغير والتبدل باستمرار، وهو ما يفرغ الديمقراطية من محتواها وجوهرها ويهدد بوضع إسرائيل في مصاف «الدول الأكثر ظلامية»!

ورأى بعض هؤلاء أن الأمل الأخير في تجنب هذا الخطر وتلافيه معقود على المحكمة العليا ذاتها بأن تصدر قرارا تعتبر فيه هذا القانون نفسه - إذا ما تم سنه - غير دستوري، ولذا يتوجب إلغاءه، نظرا لما ينطوي عليه ويتيحّه من مس خطير بمقومات ومبادئ النظام الديمقراطي الأساسية، التي لا يمكن تجاوزها أو «التغلب عليها» ولا حتى بواسطة «قانون أساس».

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 - 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي